

Arab human rights programs network

IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA

ANNUAL REPORT 2006

HUMAN RIGHTS SITUATIONS IN THE MIDDLE EAST AND NORTH
AFRICA

ARABIC LANGUAGE



شبكة برامج حقوق الانسان العربي

التقرير السنوي 2006/2007

لاوضاع حقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا

باللغة العربية

www.ghrorg.jeeran.com

شبكة برامج حقوق الانسان العربي : شبكة اهلية خاصة غير حكومية غير ربحية عاملة على الانترنت تهدف الى نشر الوعي بحقوق الانسان لافراد و مجتمعات منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا و الدفاع عنها بدون اي تمييز عنصري على اساس : الديانة – المذهب الفكري – الاصل و المنشأ – اللغة – الجنسية – الجنس – العمر – المذهب الفكري – المذهب السياسي او الاعاقة الجسدية

الفهرس

5	مقدمة : الوضع العام لحقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا خلال العام (2006)
8	القسم الاول : اوضاع حقوق الانسان في دول منطقة الشرق الاوسط
8 الاردن
11 الامارات العربية المتحدة.....
15 ايران.....
17 البحرين.....
18 تركيا.....
21 المملكة العربية السعودية.....
25 سوريا.....
29 العراق.....
35 اسرائيل – فلسطين.....
44 قطر.....
46 الكويت.....
49 لبنان.....
52 اليمن.....
57	القسم الثاني : اوضاع حقوق الانسان في دول شمال افريقيا و القرن الافريقي.....
57 تونس.....
61 الجزائر.....
63 ليبيا.....
67 مصر.....
70 المغرب.....
73 موريتانيا.....
77 السودان.....

سلطنة عمان..... لم يتطرق التقرير الى اوضاع حقوق الانسان في سلطنة عمان لهذا العام

اريتريا..... لم يتطرق التقرير لاوضاع حقوق الانسان في اريتريا لهذا العام .

جيبوتي..... لم يتطرق التقرير لاوضاع حقوق الانسان في جيبوتي لهذا العام .

الملاحق

84 الملحق (1) مناشدة شبكة برامج حقوق الانسان العربي لدول و مجتمعات المنطقة ...

85 الملحق (2) خطوات ايجابية تحققت خلال العام 2006

94 الملحق (3) التقرير الفني للشبكة خلال العام 2006

97 المراجع و المصادر

هذا التقرير

انما جاء ليقدّم نظرة مفصلة حول اوضاع حقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا و لقد تم تقديم هذا التقرير حسب التقسيم التالي:

المقدمة

اوضاع حقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا . الوضع العام.

القسم الثاني

اوضاع حقوق الانسان لدول منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.

القسم الثاني

اوضاع حقوق الانسان لدول منطقة شمال افريقيا . و القرن الافريقي.

الملاحق

- مناشدة من شبكة برامج حقوق الانسان العربي لحكومات دول المنطقة
- خطوات ايجابية تحققت خلال العام 2006
- التقرير الفني للشبكة خلال العام 2006

الإصدار

شبكة برامج حقوق الانسان العربي

صدر هذا التقرير باللغة العربية, في 18 يناير / كانون الاول 2007

المقدمة

اوضاع حقوق الانسان خلال العام 2006 في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا

الوضع العام

لم تفقه حكومات منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا مع نهاية العام 2006 الحكمة و الغاية من ضرورة احترام و حماية حقوق الانسان لمجتمعاتها؟! و لا لماذا تهتم المنظمات الحقوقية و الدول الاوروبية و الامريكية و لا اغلب دول العالم بحقوق الانسان؟! و تطالبها باحترامها و تشريع المزيد منها؟؟

لو امعنت حكومات منطقتنا النظر بتمعن لسبب او للاسباب (ان كانت اكثر من سبب واحد) لانهييار الاتحاد السوفيتي سابقا و سبب تطور دول الاتحاد الاوروبي و الامريكية على الاجمال و سبب انهيار النظام السياسي العراقي , لعرفت الغاية و الحكمة؟!

ان الانسان .. هو اداة البناء و الهدم لاي مجتمع او حكومة او دولة او حضارة فهو من يبني و هو من يهدم؟! ان وجود امتلاك هذا الانسان لحقوقه و امتلاكه الحق في استعمالها يؤدي بالنتيجة الى بناء الدولة و المجتمع و تلقائيا يؤدي الى الانتماء و الولاء للمجتمع و الدولة التي يعيش فيهما .

الم تسال حكومات منطقتنا نفسها .. لماذا تعتبر منطقتنا ارضة خصبة للصراعات و الاختلافات و انتقاء الولاء للدولة و الخيانة و وجود المعارضة السياسية و الدينية و حتى الاجتماعية؟؟!! و بالمقابل لا نجد هذه الظواهر في اغلب مجتمعات العالم رغم وجود القاسم المشترك بين منطقتنا و مناطق العالم .. الا و هو الانسان .

لماذا يلام الانسان على عدم مساهمته في بناء مجتمعه؟! و على عدم انتمائه لبلده؟! و على معارضته للنظام الحاكم؟! و على الهجرة الى دول العالم خصوصا الشمالية منها؟!

لماذا يوصف هذا الانسان بالرجل الخائن لوطنه؟
من اعطى الحق للانظمة الحاكمة باستعمال و توجيه هذه الكلمة له؟!

ان الاجابة على هذه التساؤلات يحدد اوصاف اوضاع حقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا للعام 2006 و الذي لم يختلف عن سابقه من الاعوام الماضية من حيث كونه يتصف بالسوء في الاداء و الانجاز .

فالعالم 2006 شهد استمرار للصراع المتعدد الأطراف في العراق و اتخذ منحاً و شكلاً أكثر خطورة من الاعوام السابقة لدرجة ان بعض الارقام تحدثت عن سقوط اكثر من 650 الف قتيل في العراق منذ ابريل 2003 و لغاية سبتمبر 2006 , و هو رقم كبير جدا و مؤشر على جسامه و خطورة الوضع في العراق , و الكشف عن انتهاكات و ممارسات خطيرة لحقوق الاسرى و المعتقلين داخل السجون العراقية خصوصا فضيحة ابو غريب . و توالى ردود الافعال في المنطقة و العالم و حتى داخل البلد الواحد ما بين معارض و متأسف و موافق لها , على اعدام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين. و تتباين تلك الردود بين التأييد (وزيرة الخارجية البريطانية - المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل- الرئيس الأميركي جورج بوش - شمعون بيريز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي - وزير الخارجية الإيرانية - الحكومة الكويتية و العراقيين الشيعة) و الرفض (سيغولين رويال المرشحة الاشتراكية للرئاسة الفرنسية - سيلفيو برلسكوني رئيس الوزراء الإيطالي السابق - الفاتيكان - الاتحاد الأوروبي - ليبيا و اغلب مجتمعات المنطقة) في حين اكتفت أطراف أخرى بالإعراب عن أسفها لتنفيذ عقوبة الإعدام في حق صدام حسين (موسكو - اغلب الحكومات العربية و تركيا) ، محذرة من تداعيات ذلك على الأوضاع الأمنية في العراق.

و من ماسي العام 2006 تقام ردود الفعل في المنطقة و العالم تجاه ازمة الرسوم الكاريكاتورية التي نشرتها صحيفة (بولاند بوسطن) الدنماركية خلال شهر اكتوبر من العام 2005 و التي الفت بظلالها في النصف الاول من العام 2006 , و اثارته هذه الازمة ردود فعل غاضبة من مجتمعات المنطقة و مقاطعة اقتصادية على سلع الدول الاسكندنافية و انقطاعا في بعض العلاقات الدبلوماسية بين بعض بلدان المنطقة و الدنمارك . و أدان كل من المنتدى الإسلامي للحوار - هو أحد لجان المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة- و مجلس كنائس الشرق الأوسط للرسوم المسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم على صفحات إحدى الصحف الدانمركية.

وجاء في بيان مشترك للهيئتين أنه "يبلغ الألم والاستنكار اطلعنا على صور وصيغ الانتهاكات المشينة، التي اقترفتها مؤخرا بحق الإسلام بعض وسائل الإعلام في الدانمارك، مما يشكل اعتداءً صارخاً على معتقدات المسلمين، وانتهاكاً واستقزازاً لمشاعرهم الدينية وتقاليدهم العريقة المرعية".

و أثارته تأملات بابا الفاتيكان بشأن العقيدة الإسلامية في محاضرة ألقاها بألمانيا حول الإيمان والعقل خلال شهر اغسطس/اب من العام 2006 ، ردوداً متباينة وصل بعضها إلى مطالبته بسحب كلامه. وقد اقتبس بنديكت الـ 16 مقتطفاً من كتاب إمبراطور البيزنطي يقول فيه إن محمد (عليه الصلاة والسلام) لم يأت إلا بما هو سيئ وغير إنساني كأمره بنشر الإسلام بحد السيف. وقال البابا إن العقيدة المسيحية تقوم على المنطق لكن العقيدة بالإسلام تقوم على أساس أن إرادة الله لا تخضع لمحاكمة العقل أو المنطق. كما انتقد "الجهاد واعتناق الدين مروراً بالعنف" بلغة مبطنه.

و أثارته تلك الملاحظات ردوداً متباينة. فقد دعا عميد الجالية الباكستانية بإيطاليا إعجاز أحمد، بابا الفاتيكان، إلى سحب كلامه عن العقيدة الإسلامية. و هدات الردود بعيد اصدار الفاتيكان لبيان يوضح فيه دلالات تصريحات البابا بقوله: (في ما يتعلق برأي الإمبراطور البيزنطي مانويل باليولوجوس الثاني، الذي أشار إليه البابا في خطابه في ريغينسبورغ، فإن الأب الأقدس لم يشأ ولا يريد بشكل مطلق تنبيهه لكنه استخدمه فقط، في إطار أكاديمي ووفقاً لقراءة يقظة وكاملة للنص، كي يقوم ببعض التأملات حول موضوع العلاقة بين الدين والعنف بشكل عام والوصول في نهاية المطاف إلى رفض جذري وواضح للتعليل الديني للعنف من أي جهة أتى. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى ما قاله مؤخراً البابا بندكتس السادس عشر في خطابه لمناسبة الذكرى العشرين للقاء الصلاة ما بين الأديان الذي شاءه السعيد الذكر البابا يوحنا بولس الثاني في أسيزي في أكتوبر 1986: "... لا يمكن نسب مظاهر العنف إلى الدين إنما إلى الحدود الثقافية التي يعيش وينمو فيها مع مرور الزمن... في الواقع، إن جميع التقاليد الدينية الكبرى تحتوي على شهادات عن الصلة الحميمة بين العلاقة مع الله وأخلاقية المحبة.

وبالتالي إن الأب الأقدس بأسف أشد الأسف أن تكون بعض مقتطفات خطابه قد بدت مهينة لمشاعر المؤمنين المسلمين وفُسرت بطريقة مخالفة لمقاصده. ومن جهة أخرى، فإن البابا، أمام حماسة المشاعر الدينية للمسلمين، حذر الثقافة الغربية المعلمنة كي تتحاشى احتقار الله والاستخفاف به والذي يعتبر الاستهزاء بالمقدسات حقاً في الحرية.

إن البابا، إذ يؤكد احترامه وتقديره للمؤمنين المسلمين، يأمل بأن يتفهموا كلماته بمعناها الصحيح كي تتقوى، بعد تخطي هذه الفترة غير السهلة، الشهادة للإله الواحد القويم الرحيم الضابط الكل خالق السماء والأرض المكلّم البشر، والتعاون المشترك من أجل صيانة وتعزيز العدالة الاجتماعية والخير الأخلاقية والسلام والحرية).

و استمرار النزاع المسلح في الصومال و اقليم دارفور في السودان , و فوز حركة الاصلاح و التغيير (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية و تداعيات هذا الفوز و اثره في وقف المنح و المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية و التسبب في صراع فلسطيني داخلي بين حركة فتح و حركة حماس افضى على سقوط مئات القتلى .

و كانت الحرب الاسرائيلية السادسة على حزب الله في لبنان خلال شهر تموز , مدمرة للبنان و احدثت خسائر جسيمة في الاقتصاد اللبناني الذي كان قد بدا بالتعافي للتو و احدث تقسما و صراعا اجتماعيا و سياسيا في هذا البلد المتعدد الطوائف و الاديان .

و من جانب اخر كان لانشاء مجلس حقوق الانسان بدل المفوضية السامية لحقوق الانسان , الذي شهده مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم 15 مارس 2006 بالتصويت الحاسم الذي أقر تأسيس مجلس حقوق الإنسان تأثيرا كاملا على عمل حقوق الانسان و على حكومات و دول العالم و على المنظمات الحقوقية الدولية و الإقليمية .
كون ذلك سيعطي دعما و دفعا لهذا العمل السامي بعد افتقاد لجنة حقوق الانسان التابعة للمفوضية السامية للمصادقية من كامل اعضاء المجتمع الدولي .

فمع تصويت 170 دولة داخل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لصالح المشروع الذي تقدمت به سويسرا من أجل إقامة مجلس لحقوق الإنسان، ليحل محل لجنة حقوق الإنسان المتهمه بالافتقار الى المصادقية، ازال عقبة من بين العديد من العقبات التي تعترض عملية الإصلاح المتعثرة داخل المنظومة الأممية.

ويبدو أن تقلص عدد المعارضين إلى أربعة بلدان فقط وهي الولايات المتحدة وإسرائيل وجزر مارشال وبالاو، هو الذي اقنع واشنطن (التي تشدد سفيرها بولتون في التهديد بنسف المشروع)، باللجوء الى شيء من التلبيين في المواقف لحفظ ماء الوجه

و الى جانب العناوين الرئيسية لما وصف به العام 2006 فان العناوين التقليدية لوضع حقوق الانسان مازالت كما هي لاغلب دول المنطقة كانتهاك حرية التعبير و الصحافة و الاجتماع و الاعتقال و ممارسة سياسة التعذيب الممنهجة و حالات الاختفاء و المضايقة في عمل نشطاء حقوق الانسان و المدافعين عنها .

ظواهر جديدة لانتهاكات حقوق الانسان

انتهاك الافراد لحقوق الدولة

تفتخر منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا بانها تستيق مناطق العالم دائما في ما يختص بانتهاك حقوق الانسان و خلال العام 2006 ظهر نوع جديد من الانتهاكات في المنطقة يتمثل في انتهاك الافراد و الجماعات لحقوق الدولة في السيادة كحزب الله في لبنان الذي اقم لبنان في صراع دام مع اسرائيل استمر لثلاثة و ثلاثين يوما و بسعيه للهيمنة على صنع القرار السياسي و الاجتماعي داخل لبنان .
و في العراق تقف الحكومة العراقية عاجزة كلياً امام كبح جماح و سطوة الجماعات المسلحة و اعمالها بل و تتخذ قرارات نيابة عن الدولة كالسلم و الحرب و تنفيذ الاحكام (كما حدث خلال تنفيذ حكم الاعدام ضد الرئيس العراقي السابق صدام حسين حيث اقتحمت قوات من ميليشيا الصدر مكان الاعدام و نفذته نيابة عن الدولة)

تشديد الرقابة على شبكة الانترنت

و اكثر ما يميز هذا العام هو البدء بتطبيق نوع جديد من انتهاك حقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا الا و هو انتهاك حرية الراي على شبكة الانترنت من خلال حجب المواقع الالكترونية التي تعتبر بنظر بعض الحكومات خطرة و بتشديد الرقابة على مستخدمي هذه الشبكة و باعتقال معارض الراي و المدونيين اصحاب الاراء التي تخالف الراي الاخر .

و تحتل اربعة من دول منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا المراتب الاربعة الاولى عالميا من حيث الاكثر تشددا على الرقابة و المنع للمواقع و هي (ايران – تونس – سوريا و مصر) . و تمارس قطر و السعودية نوعا من التشديد على بعض المواقع الالكترونية .

انتهاك حقوق الانسان تحت ذريعة مكافحة الارهاب و التطرف

و من اسوأ اوضاع دول منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا خلال هذا العام هو تشريع و اعتماد الكثير من دول المنطقة لقوانين مكافحة الارهاب و التطرف كالاردن و المغرب و تونس و مصر و الذي استخدم ذريعة لكبح الاراء المعارضة و اعتقالهم .

بارقة امل

رغم الصورة القاتمة عموما على اوضاع حقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا الا ان ذلك لا ينفى حدوث بعض الانجازات و الخطوات الايجابية التي تحترم حقوق الانسان و ان كانت خطوات وليدة الا انني نتمنى ان تعم كل دول المنطقة و مجتمعاتها , كاجراء اول انتخابات ديمقراطية و نزيهة في اراضي السلطة الفلسطينية هي الاولى من نوعها في المنطقة و الاستفتاء على الدستور في موريتانيا حيث اتاحت للمواطنين المشاركة في الاستفتاء على الدستور و التعبير عن طموحاتهم العليا و في المغرب كان الاعتذار الذي قدمه العاهل المغربي محمد الخامس في بداية العام لشعبه عن تجاوزات و انتهاكات حقوق الانسان التي جرت في المغرب اثناء حكم والده الراحل حسن الثاني مدوية و بداية لصفحة جديدة في النظر و التعامل مع المجتمع و توالى بعدها اعمال ايجابية قامت بها الحكومة المغربية من شأنها ان تحترم حقوق الانسان في مجالات كثيرة , و في الاردن نظمت عدة منظمات حقوقية محلية حملة تعريفية على الدستور بين المواطنين , و استقرار اتفاقية السلام في السودان خلال العام 2006 اشعر المواطن السوداني بالامن و الاستقرار . و الاجتماع الذي رعته منظمة المؤتمر الإسلامي التي تتخذ من جدة مقرا في المملكة العربية السعودية، بين شخصيات عراقية سنية –شيعية بغية التوصل الى اتفاق سلام و استقرار داخل العراق كان خطوة مهمة جدا نحو الاستماع الى اراء الأطراف و التعرف على نقاط الاختلاف و اسباب العنف الطائفي و الاتفاق على بيان دعوة الى التهدئة و التصالح بين جميع طوائف المجتمع العراقي .

نضم صوتنا الى الاصوات التي تنادي باحترام افضل لحقوق الافراد و المجتمعات و نقف صفا واحدا مع ناشطي حقوق الانسان الذين يعملون لخدمة حقوق الانسان في مجتمعاتنا سواء المحليين منهم ام الاقليميين و الدوليين املين بان تخطوا مجتمعات و حكومات دول منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا خطوات ايجابية نحو احترام و تشريع و حماية حقوق الانسان و تغيير النظرة و التعامل مع الانسان نحو تحقيق تنمية شاملة لمجتمعات و دول المنطقة .

و نتمنى ان نرى العام 2007 عاما مبيزا لدولنا و مجتمعاتنا فيما يختص باوضاع حقوق الانسان و ما نتمناه اكثر فاكثر بان نرى مجتمعات المنطقة تعيش في جو من الامان و الاستقرار و التعايش السلمي بين جميع الديانات و الطوائف .

القسم الاول

اوضاع حقوق الانسان لدول منطقة الشرق الاوسط

الاردن

عام التشريع

كان العام 2006 بالنسبة الى الحكومة الاردنية عاما تشريعا حيث بدا البرلمان الاردني (مجلس النواب) بمناقشة عددا من القوانين التي تحد من الحريات العامة و تقيد العمل الصحفي و كانت ابرز مشاريع التعديل التي طالبت بها الحكومة تلك التي أطلقها رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي بالحد من الحريات في تشريعات تتعلق بحرية الإعلام . من المقرر أن يناقشها البرلمان في دورته الأخيرة التي تبدأ نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني

وكانت صحف حملت على مجلس النواب بسبب تراجعها عن سلسلة من التعديلات أدخلها على قوانين هامة

وانتقدت هذه الصحف إقرار المجلس لقوانين مفصلية بسرعة قياسية، ورفضه في الوقت نفسه مناقشة قانون أرسلته الحكومة من شأنه إعادة العمل بنظام الانتخابات للمجالس البلدية التي يتم حالياً تعيين رئيسها ونصف أعضائها.

ولكن المجالي هاجم في مؤتمر صحفي صحفاً وكتاباً اتهمهم بعدم الدقة وتعتمد الإساءة للمجلس، وقال إنه لا يريد أن يصل الأمر بالنواب إلى إصدار تشريعات يمكن أن تحد من العمل الصحفي، وزاد "أنا ضد إصدار تشريعات من ذلك القبيل، ولكن عندما يكون هناك كلام ضد النواب بهذا الشكل فإن الأمر يصل إلى أبعد من مرحلة العتب

وفي العام 2006 دخل حيز التنفيذ قانونٌ جديد لمكافحة الإرهاب يُقيي على الأحكام التي تسمح للنيابة العسكرية باحتجاز المشتبه به مدةٍ تصل سبعة أيام دون توجيه الاتهام، ويوسّع صلاحيات النيابة العامة لتشمل تجميد الحسابات المصرفية ومنع المشتبه بهم من السفر خارج البلاد. وكانت الحكومة سحبت اقتراحها الذي ورد في مشروع سابق لهذا القانون بتمديد فترة احتجاز المشتبه بهم لفترة تصل الأسبوعين دون توجيه الاتهام. وفي عام 2006 أقر مجلس النواب، وهو السلطة المخولة بالمصادقة على القوانين والاتفاقيات الدولية، أربع اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان

و في منحى اخر اعتمدت الحكومة الاردنية قانونا جديدا في العام 2006 هو قانون الوعظ و الارشاد الذي حد بشكل كبير جدا من حرية رجال الدين في التعبير و حصر ذلك حصرا بالمبعوثين و المعتمدين فقط من قبل وزارة الاوقاف و مؤسساتها

سياسة السجون و التعذيب

يمكن اعتبار قرار الملك الاردني باغلاق سجن الجفر الصحراوي مؤشرا على تحسن سياسة السجون في الاردن و مؤشرا ايجابيا على التجاوب مع مطالب المنظمات الحقوقية , و هي الخطوة التي رحب الحقوقيين بها لاغلاق هذا السجن سي السمعة , أشهر وأقدم السجون في الأردن، لكنهم طالبوا بفتح ملفات التحقيق في الانتهاكات التي تمت بالسجن على مدى سنوات عمره الخمسين الماضية.

وأمر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني خلال زيارته للمركز الوطني لحقوق الإنسان الأحد بإغلاق السجن الواقع جنوب البلاد (300 كم جنوب عمان)، والذي يعود تاريخ تأسيسه إلى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي.

وكان سجن الجفر من أشهر الأماكن التي تردد عليها السياسيون لاسيما المعارضون في تلك الفترة، وقامت الحكومة قبل سنوات بتخصيصه للسجناء الخطرين وبعض المعتقلين على خلفية قضايا سياسية.

وقد أشاد المفوض العام للمركز الوطني ووزير الدولة للشؤون الخارجية الأسبق شاهر باك باختيار الملك للمركز الوطني لإعلان قرار إغلاق السجن وتحويله لمركز مهني، لافتا إلى أن المركز وهو مؤسسة مستقلة تمولها الحكومة طالب في أكثر من مناسبة وتقرير بإغلاق السجن نظرا للانتهاكات التي كانت تمارس فيه.

وقال باك إن قرار تحويل مبنى سجن الجفر لمركز تدريب مهني يؤشر على ضرورة أن يتم تحويل كافة السجون فعلا لمراكز إصلاح وتأهيل، ولفت إلى أن الملك أكد على أن العام المقبل سيشهد إطلاق إستراتيجية جديدة لحقوق الإنسان في الأردن.

واعتبر أن قرارات رأس الدولة في البلاد والدعم لرسالة المركز تمثل رسالة لكافة المسؤولين بضرورة احترام الحريات وصون حقوق الإنسان بنظرة متكاملة لكافة جوانبها السياسية والاقتصادية وليس السلامة الجسدية فقط كما يراها البعض.

و انتقدت منظمة مراقبة حقوق الانسان الدولية المخابرات الاردنية و اتهمتها باعتقال و ممارسة التعذيب و تنفيذ احكام اعدام ضد معتقلين بطرق مخالفة للاعراف و القوانين الدولية , مما يعتبر انتهاكا للقانون الدولي و اتفاقيات الامم المتحدة التي وقعت عليها الحكومة الاردنية.

وشهدت السجون عام 2006 أكثر الاضطرابات خطورة في السنوات الأخيرة. إذ اندلعت أحداث شغب في ثلاثة سجون قام بها السجناء الإسلاميون في محاولة لتخليص سجينين محكومين بالإعدام في سجن سواقة، جنوب الأردن. (أعدم الاثنان بعد عشرة أيام). وفي سجن الجويده احتجز السجناء الإسلاميون مسؤولي السجن رهائن، لكن نواب جبهة العمل الإسلامي توسطوا للتوصل إلى نهاية سلمية للأزمة. وفي نيسان أدى تفتيش جناح مخصص للإسلاميين في سجن قفققة إلى إطلاق شرارة مواجهات عنيفة قتل فيها أحد السجناء، ورفض المسؤولون عرضاً للوساطة. وفي أعقاب هذه الأحداث، وضع مسؤولو السجن كثيراً من السجناء الإسلاميين رهن الحبس الانفرادي لفترات طويلة وقلصوا مدة الزيارات وعدد الأشخاص الذين يحق لهم زيارة السجن، وكذلك أنواع المواد التي يمكنهم إحضارها له. وفي أغسطس/آب ضرب السجناء الإسلاميون في سجن سواقة عن الطعام مطالبين بتحسين شروط السجن بما فيها وضع حد للحبس الانفرادي.

و طالبت عدة نقابات مهنية بضرورة اجراء اصلاحات شاملة في ادارة السجون . وفي عام 2006، أصدرت محكمة أمن الدولة أحكام إعدام بسبب التورط في أعمال إرهابية، بحق كثيرين منهم ساجدة الريشاوي وهي عراقية اعترفت بالمشاركة في تفجير ثلاثة فنادق في عمان في نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

وفي مبادرة إيجابية، عدلت الحكومة في (آب من العام 2006) أربعة قوانين فخفضت العقوبات المفروضة بموجبها من الإعدام إلى الأشغال الشاقة.

و من جهة اخرى قالت لجنة للأسرى الأردنيين في السجون الإسرائيلية إن عائلات 16 أسيرا ستتمكن من زيارتهم قبل نهاية العام 2006 بترتيب من وزارة الخارجية الأردنية.

وأوضح رئيس لجنة أهالي الأسرى الأردنيين صالح العجلوني أن الزيارة ستتم لـ 16 أسيرا فقط، من أصل 35 أردنيا محتجزين على خلفية قضايا أمنية في السجون الإسرائيلية.

لكن رئيس اللجنة الأردنية استغرب بشدة عدم شمول كافة الأسرى الأمنيين بالزيارة، لافتا إلى أنه اتصل بالمسؤولين بوزارة الخارجية الأردنية لاستيضاح الأمر دون أن يلقى جوابا.

وبين العجلوني أن الزيارة ستتم في يوم واحد حيث سيسافر ثلاثة من عائلة كل أسير صباح الثلاثاء، ويعودون في مساء اليوم نفسه إلى عمان.

و العام 2006 كان بالنسبة الى المجتمع الاردني عاما سينا نوعا ما حيث تآثر المجتمع الاردني بشكل مباشر بالاحداث الداخلية مثل التفجيرات الارهابية التي حصلت في عدد من المدن الاردنية و ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية (مما حدا بالحكومة الاردنية الى دراسة موضوع رفع الرواتب الحكومية و ان لم تقر بعد هذه الدراسة بشكل رسمي و لم تقرر نسبة الزيادة الا ان ذلك يعتبر مؤشرا على مراقبة الحكومة لمستويات التفكير التي يعيشها الشارع و المواطن الاردني).

او بتآثره من الاحداث الخارجية مثل العنف في العراق و الاحداث الجارية في لبنان و اراضي السلطة الفلسطينية

و رغم ذلك انعكس الوضع الاقتصادي على المجتمع الاردني بالاجاب و ان لم يستشعر به المواطن حتى الاردن فالعام 2006 كان الاكثر و الاول على الاردن من حيث الاستثمارات (7 مليار دولار) و الاكثر تحويلا للعملات الصعبة من المغتربين (2.8 مليار دولار).

حقوق العمال

كان لتقرير منظمة حقوقية امريكية صدر اواسط العام 2006 يشير الى حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق العمال الاجتانب في الاردن (حقوق العمال الاجانب في مدينة الملك عبدالله الصناعية - شمال الاردن) من حيث قلة الرواتب مقارنة بعدد ساعات العمل و الظروف السيئة للعمل . مما حدا بالحكومة الأردنية و هيئات نقابية و عمالية تصويب عدد كبير من الممارسات التي ارتكبت في السابق بحق عمال اجانب من جنسيات اسيوية.

إن الأمر يخص نحو 40 ألف عامل تعرض عدد كبير منهم لمثل هذه الممارسات لسنوات دون تدخل وزارة العمل الأردنية لوضع حد لذلك.

حرية التعبير والتجمع

يعتبر انتقاد الملك والمخابرات من المحرمات التي تعرض مرتكبيها لعقوباتٍ شديدة. وتجريم مواد قانون العقوبات الفذف بحق موظفي الحكومة، وكذلك انتقاد الملك، والإساءة إلى علاقات الأردن بالدول الأخرى. ورغم تصريح مسؤولي الحكومة بأنهم سيتوقفون عن إنفاذ هذه القوانين، وأنها ستلغى في نهاية المطاف، فإن توجيه الاتهامات الجزائية إلى منتقدي الحكومة مازال أمراً متكرراً للحدوث.

وعلى سبيل المثال، وجهت النيابة العسكرية بمحكمة أمن الدولة في نوفمبر/تشرين الثاني تهماً إلى رئيس الديوان الملكي الأسبق عدنان أبو عودة (أسقطت التهم فيما بعد) بإهانة الملك وإثارة الشقاق بين عناصر الأمة. وفي محاكمةٍ شابتهَا مخالفات كثيرة، أدانت محكمة أمن الدولة في أغسطس/آب النائبين محمد أبو فارس وعلي أبو السكر بتهمة إثارة الشقاق بين عناصر الأمة بسبب تأدية واجب العزاء بأبي مصعب الزرقاوي (زعيم تنظيم القاعدة في العراق وهو من أصل أردني) الذي دعاه النائب أبو فارس بالشهيد، وليس ضحية ما ارتكبه من عنف.

وفي أبريل/نيسان، احتجزت قوات الأمن، ولستة أيام، عز الدين أحمد الصحفي في صحيفة السبيل، وذلك عند عودته من سوريا بعد إجراء مقابلةٍ مع أحد زعماء حركة حماس. كما اعتقلت مدير مكتب الجزيرة بعمان ياسر أبو هلاله لفترةٍ وجيزة في يونيو/حزيران، ثم في أغسطس/آب، أثناء مقابلاتٍ مع بعض أقارب الزرقاوي ومؤيديه. واحتجزت المخابرات فهد الريماوي رئيس تحرير صحيفة المجد عدة ساعات في مايو/أيار بسبب مقالةٍ زعمت المخابرات العامة أنها تحوي معلوماتٍ كاذبة. وفي سبتمبر/أيلول تلقى صحفيون تحدثوا عن تقرير هيومن رايتس ووتش حول استخدام دائرة المخابرات العامة التعذيب والاعتقالات التعسفية، اتصالاتٍ تهديد من تلك الدائرة.

وفي مايو/أيار، رفض محافظ عمان مرتين السماح لجبهة العمل الإسلامي بالتظاهر. وكانت التظاهرة الأولى تحت شعار "نعم لحق العودة، لا للوطن البديل"، أما الثانية فكانت بمناسبة يوم استقلال الأردن. وفي سبتمبر/أيلول، منع المحافظ تظاهرةً لجبهة العمل الإسلامي احتجاجاً على أقوال البابا بنديكت السادس عشر حول الإسلام. ويوجب القانون الأردني على منظمي التجمعات العامة الحصول على إذن المحافظ قبل ثلاثة أيام. ويحق للمحافظ عدم إعطاء الإذن دون إيداء الأسباب.

و أعلن في الأردن في العام 2006 عن تأسيس أول حزب سياسي أردني بقيادة امرأة في تجربة تبدو فريدة من نوعها في المجتمعات العربية.

وستكون الدكتورة منى حسين أبو بكر أول أمينة عامة لـ"الحزب الوطني الأردني" بعد تقدمها بطلب لوزارة الداخلية الأردنية الأربعاء الماضي لتسجيل الحزب الـ 34 في قائمة الأحزاب السياسية في الأردن.

وقالت الدكتورة منى إن حزبيها هو الأول الذي تقدم أوراقه بل وتكون الأمينة العامة له امرأة، وهو حزب لا يحتكر العضوية للنساء، بل إن ثلثي الأعضاء المؤسسين له من الرجال

اللاجئون العراقيون

يستضيف الأردن ما لا يقل عن 500,000 لاجئ عراقي ، وبعد أن تسبب عراقيون في مقتل 57 شخصاً في تفجيرات الفنادق بعمان في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، تراجع التسامح التقليدي الأردني إزاء العراقيين. وعمدت الحكومة الأردنية والتي لم تنشأ آلية لتحديد وضع اللاجئين؛ إلى تقصير مدد التأشيرات السياحية الممنوحة للعراقيين، وكذلك إلى ترحيل من يتجاوزون مدة الإقامة، ومنع أعداد متزايدة من العراقيين من دخول الأردن. ولا يعترف مكتب المفوضية العليا للاجئين بعمان بصفة اللاجئين للعراقيين الوافدين إلا في أحوال استثنائية؛ وبدلاً من ذلك فهو يمنح طالبي اللجوء بطاقات

"طالب لجوء". لكن الأردن لا يعترف دائماً بوضعية "طالب اللجوء" وما تتضمنه من حماية من الترحيل. وفي عام 2006، منع الأردن أطفال اللاجئين العراقيين الذين لا يحملون تصاريح إقامة من الالتحاق بالمدارس العامة والخاصة في الأردن.

مناشدة

1. نامل من الحكومة الاردنية بمتابعة سياسة الاصلاح داخل السجون التي اطلقها الملك الاردني بقرار اغلاق اغلاق سجن الجفر الصحراوي.
2. نامل من الحكومة الاردنية اقرار زيادة رواتب موظفي الحكومة و القطاع العام بما يتناسب و ارتفاع الاسعار .
3. نامل من الحكومة الاردنية بتعديل قانون مكافحة الارهاب بما يمنع من ممارسة التعذيب و الاعتقال الغير مبرر

الإمارات العربية المتحدة

الوضع العام

تعتبر دولة الامارات العربية المتحدة من اكثر دول المنطقة استقرارا سياسيا و اقتصاديا و من الدول التي يملك فيها المواطن واحد من اعلى مستويات الدخل العالمية .
و يشعر المواطن و المقيم على حد سواء بالامان و الاستقرار في هذه الدولة الخليجية حيث ان سياسة الدولة العامة تتجه نحو التسامح مع الجميع و عدم اتباع سياسة ممنهجة تجاه مواطني الدول التي تعرض سياسة الامارات .

و العام 2006 كان بالنسبة الى دولة الامارات العربية المتحدة عاما مستقرا من الناحية السياسية رغم وجودها و قربها في خضم اهم الاحداث العالمية كاحداث العراق , و الحرب الاسرائيلية الاخيرة على لبنان خلال شهر تموز من العام 2006 , و وجود ملفات عالقة لها مع بعض الدول كملف جزر ابو موسى مع ايران و بوجود بعض القضايا الداخلية كقضية البدون التي اعلنت عن حل جذري لها في شهر نوفمبر من العام 2006 و هي من اهم الخطوات الايجابية تتخذها الدولة على صعيد احترام حقوق الانسان .

و في العام 2006 أصدر رئيس دولة الإمارات العربية الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان قانونا اتحاديا بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر. ونص القانون على أن يعاقب كل من ارتكب أي من جرائم الاتجار بالبشر بالسجن المؤقت الذي لا تقل مدته عن خمس سنوات . كما نص على أن مدة العقوبة تكون بالسجن المؤبد في حالة إذا ما أنشأ مرتكب الجريمة أو أسس أو نظم جماعة إجرامية منظمة، أو تولى القيادة أو دعا للانضمام إليها.
وكانت دراسة لمنظمة العمل الدولية قدرت عدد الأطفال الذين يعملون في العالم، بشكل غير مستقر، بنحو خمسين مليون طفل. ذكر أن قضية الاتجار بالبشر عموماً والأطفال خاصة لا تزال تقض مضاجع المنظمات الدولية وبعض الحكومات المتهمه، بغض النظر عن هذا الموضوع وتجاهلها للقوانين والمواثيق الدولية ذات الشأن

حرية التعبير

نظمت الحكومة الاماراتية خلال العام 2006 اول انتخابات عامة في البلاد لانتخاب نصف اعضاء المجلس الوطني الاتحادي و الغريب في الامر ان هذه السابقة جائت مبادرة من الحكومة الاماراتية و ليست تحت ضغط او مطالب محلية او خارجية و هذا مما يعتبر الاول من نوعه في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا ,
و تم تنظيم هذه الانتخابات في 14 ديسمبر 2006، وللمرة الأولى في تاريخها، عملية انتخابية لاختيار نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، فيما وصف بخطوة أولى محدودة وحنرة باتجاه المزيد من الانفتاح السياسي.
ومن أصل نحو 825 ألف مواطن، وثلاثمائة ألف شخص في سن الاقتراع، لن يشارك سوى 6689 شخصاً في التصويت.

وسيقوم هؤلاء المختارون من قبل حكام الإمارات السبع، والذين يشكلون "الهيئة الانتخابية"، بانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المؤلف من أربعين عضواً وليست له سلطات تشريعية. أما النصف الباقي من أعضاء هذا المجلس فسيتم تعيينهم من قبل حكام إمارات الاتحاد السبع. ويبلغ عدد المرشحين 439 شخصاً بينهم 65 امرأة، جميعهم من أعضاء الهيئة الانتخابية، ووحدهم أعضاء هذه الهيئة المعنية يستطيعون الاقتراع والترشح. وتؤكد الحكومة الإماراتية أن هذه العملية الانتخابية ليست إلا خطوة أولى في عملية تدريجية ستؤدي في نهاية المطاف إلى منح جميع الإماراتيين حق الاقتراع لانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الذي سيمنح في المستقبل المزيد من الصلاحيات.

وقال وزير الدولة الإماراتي لشؤون المجلس الوطني الاتحادي أنور قرقاش "إنها ليست خطوة كاملة ولكنها خطوة أولى" دون أن يحدد إطاراً زمنياً للعملية التدريجية وتزخر صحف الإمارات العربية المتحدة بصور المرشحات قبل أيام من أول انتخابات تشهدها هذه الدولة الخليجية حيث كان مكان المرأة بينها منذ فترة ليست ببعيدة وبالرغم من أن أقل من واحد في المائة من مواطني الإمارات يحق لهم التصويت أو خوض الانتخابات على نصف مقاعد المجلس الوطني الاتحادي البالغ عدد أعضائه 40 فإن أكثر من 14% من جملة 439 مرشحا من النساء.

وقالت عائشة إبراهيم سلطان الكاتبة في إحدى الصحف والمرشحة لهذه الانتخابات إن هذا يعني أن النساء نشيطات وأن رد فعلهن لم يكن سلبياً وأنهن لم ينسجن. ولم تحدد الإمارات حصة لضمان وصول حد أدنى من النساء لعضوية المجلس الوطني الاتحادي. ويقول مسؤولو الانتخابات إنه سيتم تعيين نساء في المجلس الوطني الاتحادي

في فبراير/شباط 2006، وافقت الحكومة على إنشاء أول منظمة لحقوق الإنسان في البلاد، وهي جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، ولكن انقضى العام دون أن تمارس الجمعية عملها على نحو كامل بسبب المنازعات بين أعضاء مجلس إدارتها. وأعادت الحكومة بشكل حديث إنشاء منظمات أخرى لحقوق الإنسان. ففي يوليو/تموز 2004، تقدمت مجموعة يتزعمها المحامي محمد الركن بطلب إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل السماح بإنشاء الجمعية الإماراتية لحقوق الإنسان. وفي إبريل/نيسان 2005، تقدمت مجموعة أخرى تضم 30 من النشطاء بزعامة داعية حقوق الإنسان خليفة بخيت الفلاسي بطلب إلى الوزارة لإنشاء جمعية أخرى لحقوق الإنسان. وبموجب قانون الجمعيات، يتعين على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الرد على مثل هذه الطلبات خلال شهر من تقديمها، ولكن بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2006، لم تكن الوزارة قد ردت على أي من الطلبين.

و في العام 2006 قامت أجهزة الأمن الإماراتية باعتقال الدكتور "محمد الركن" الناشط الحقوقي منذ الأربعاء 23 أغسطس الماضي، دون تقديم تفسير حول أسباب هذا الاعتقال أو ذكر الاتهامات الموجهة للركن. وتعد هذه هي المرة الثانية التي يعتقل فيها الدكتور محمد الركن خلال شهر أغسطس الحالي، والتي أتت أيضاً دون تقديم توضيح حول أسباب هذا الاعتقال، لداعية حقوقية وأستاذة جامعية، اشتهر بدفاعه عن قضايا الحقوق والحريات في الإمارات ومنطقة الخليج العربي. وقال منتصر الزيات مقرر لجنة الحريات بنقابة المحامين المصريين "اعتقال الدكتور الركن انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، خاصة حين يتم دون مراعاة القانون، ومع أستاذ جامعي في مجال القانون، نحن نتضامن معه ونطالب بالإفراج الفوري عنه". يذكر أن الركن كان يتنوي الترشح لأول انتخابات برلمانية تجري في الإمارات خلال الشهر القادمة، وهو ما يلقي بظلال الشك حول صلة الاعتقال بهذه النية، لاسيما وهو يحظى بقبول واحترام جماهيري واضح في العالم العربي كله وليس الإمارات وحدها

حقوق العمال

وخلال عام 2006، تقاعست الحكومة عن وضع حد أدنى للأجور، حسبما يقضي قانون العمل في الإمارات العربية المتحدة، والصادر عام 1980. وشهد عام 2006 تزايد المظاهرات العامة التي نظمها عمال مهاجرون احتجاجاً على عدم دفع الأجور. ففي 21 مارس/آذار 2006، قام نحو 2500 من عمال البناء بأعمال شغب في دبي للمطالبة بتحسين ظروف العمل ورفع الأجور. وفي مايو/أيار 2006، نظم آلاف من عمال البناء في شركة "بيسكس"، وهي شركة مقرها في بروكسل، إضراباً عن العمل للمطالبة بزيادة أجرهم الذي يبلغ أربعة دولارات يومياً، وتحسين ظروف العمل. ورحلت الحكومة 50 من العمال المضربين. وفي مارس/آذار، أعلنت الحكومة أنها ستسن قانوناً بشأن تنظيم النقابات العمالية بحلول نهاية عام 2006، إلا أنها لم تكن قد اتخذت أية خطوات في هذا الصدد بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وبدلاً من ذلك، قدمت الحكومة، في

سبتمبر/أيلول، قانوناً يمنع أي عامل مهاجر يشارك في إضراب من العمل في البلاد لمدة عام على الأقل.

حثت منظمة هيومن رايتس ووتش خلال العام 2006 دولة الإمارات العربية المتحدة على التحرك لوقف ما أسمته انتهاك أصحاب العمل لحقوق العمالة الوافدة، التي تلعب دوراً مهماً في ازدهار العمران بالبلاد. ومع أن المنظمة التي يوجد مقرها في نيويورك قد رحبت في تقرير خاص لها بالإصلاحات التي كشفت الإمارات النقاب عنها يوم الثلاثاء

الماضي، وقالت إنها تستند إلى توصياتها، فإنها شددت على ضرورة تطبيق القوانين الموجودة بالفعل والرامية لحماية العاملين الأجانب.

ووصفت مديرة المنظمة في الشرق الأوسط سارة ليا مرسوم رئيس الوزراء الإماراتي محمد بن راشد آل مكتوم بشأن حماية العمال بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح، "لكن ما لم تبدأ الحكومة في محاسبة أصحاب العمل الذين ينتهكون القانون، فإن ناطحات السحاب الجديدة الضخمة في الإمارات ستصبح نصبا تذكاريًا للانتهاكات ضد العمال". ودعا التقرير الذي حمل عنوان "بناء الأبراج وخداع العمال"، إلى تشكيل جهاز مستقل للتحقيق في التجاوزات، وإجراءات ضد وكالات التوظيف التي تحمل العمال رسوماً غير قانونية مقابل السفر والتعاقد.

وجاء التقرير بعد خمسة أيام من إصدار رئيس الوزراء الإماراتي تعليمات بحزمة تعديلات لتحسين ظروف العاملين الأجانب، وتشمل الإصلاحات إقامة محكمة عمالية، وتحديد ساعات عمل الخادمتين وتنظيم عقود العمل، وتشكيل هيئة تراقب ظروف العمال. وتشهد الإمارات -وبصفة خاصة إمارة دبي مركز السياحة والتجارة بمنطقة الخليج- ازدهاراً كبيراً

لأعمال البناء من حصيلة صادرات عائدات النفط الخام. ولكن غالباً ما يتهم أصحاب العمل بعدم دفع الأجور التي وعدوا بها عمالهم، ومعظمهم من الآسيويين، وفي السابق نظم العاملون إضرابات تصاعدت أحياناً إلى احتجاجات عنيفة على ظروف العمل

و أصدر وزير العمل الإماراتي علي الكعبي في العام 2006 قراراً يمنع بموجبه العمل تحت أشعة الشمس في ظهيرة أيام الصيف. وأشار إلى أن القرار الحكومي الجديد يأتي من "منطق إنساني" حيث تصل درجة الحرارة في صيف الإمارات إلى نحو 50 درجة مئوية.

ويأتي القرار بعد أن شهدت إمارة دبي تحركات عمالية وإضرابات دفعت بمنظمة هيومن رايتس ووتش العالمية لحقوق الإنسان إلى توجيه انتقادات حادة إلى الإمارات، معتبرة أن العمال يعاملون فيها "وكأنهم ليسوا بشراً". وأوضح الوزير في مؤتمر صحفي عقد في دبي أن القرار "ينص على تحديد ساعات العمل للأعمال التي تؤدي تحت الشمس في أماكن العمل المكشوفة بحيث لا يتجاوز بقاء العامل في موقع العمل الساعة 12:30 ظهراً ولا يتم استئناف العمل قبل الساعة الثالثة عصراً". ويشمل القرار شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب. وأكد أن القرار "من شأنه تعزيز مكانة الإمارات العربية المتحدة على الساحة الدولية من خلال الارتقاء بالمعايير الصحية والبيئية في تنظيم سوق العمل" ويؤمن "التوازن بين مصالح العمال وصاحب العمل والمجتمع ككل". من جهة أخرى أكد وكيل وزارة العمل خالد الخزرج أن القرار تضمن بعض الاستثناءات للحالات الطارئة مثل "انقطاع التيار الكهربائي أو الهاتف أو المياه" إضافة إلى "صب الأسمت في المسطحات" بناء على مشاورات أجريت مع المقاولين.

وينص القرار الجديد على اتخاذ إجراءات عقابية بحق المقاولين المخالفين، منها دفع غرامات تصل إلى 30 ألف درهم (8200 دولار) أو "وقف قبول طلبات تصاريح العمل الجديدة لمدة معينة". وعبر بعض ممثلي شركات التوظيف والمقاولات الذين حضروا المؤتمر الصحفي، عن عدم رضاهم عن القرار الذي "يشجع العمال على الكسل" أو "قد يؤدي إلى حركات احتجاجية جديدة". وأوضح الوزير أن الدولة بصدد إصدار قانون جديد للعمل في نهاية أغسطس/آب المقبل، مؤكداً أنه "سيضمن حق الإضراب التنظيمي السلمي كما يتيح التمثيل العمالي عبر تنظيمات عمالية ويخول وزير العمل الموافقة عليها" دون أن يوضح ما إذا كان ذلك يشمل العمال الوافدين أم لا.

تجدر الإشارة إلى أن قوانين الإمارات تحظر إنشاء النقابات ولا تنص قوانينها على حد أدنى للأجور في ما يتعلق بالأجانب. وشكلت قضية ظروف حياة العمال إحدى النقاط الرئيسية في المفاوضات الإماراتية الأميركية التي عقدت في مايو/أيار الماضي بهدف توقيع اتفاق تجارة حرة. ويعيش في الإمارات نحو 2.4 مليون أجنبي غالبيتهم من أصول آسيوية، وقد تقدم أكثر من عشرة آلاف منهم بشكاوى العام الماضي تضمنت إفادات عن حالات استغلال وعدم دفع رواتب لشهور

قضية البدون

تعتبر دولة الامارات من دول الخليج التي تمتلك ملفا شانكا الا و هو ملف البدون (او ما يسمى بعديمي الجنسية) و هم منتشرون في دول الامارات و قطر و الكويت خصوصا .
و ربما أصبح ملف البدون الشائك، الذي تشابكت خيوطه منذ أكثر من أربعة عقود، أكثر سخونة في الوقت الراهن، بعد تبني أصوات برلمانية واجتماعية معاناة أبناء هذه الفئة التي حرمت من أبسط الحقوق. المعاناة ليست في أمر واحد أو حتى اثنين أو ثلاثة لكنها تتسع لتشمل كل شيء، لكن أبرزها يمكن تلخيصه في ثمانية بنود أساسية هي :

1-رخصة القيادة ..

لا يمنح أبناء غير محددى الجنسية رخصة قيادة للسوق، ولا يتم تجديد الرخص القديمة التي حصل عليها أصحابها قبل سنوات، إذ ترفض وزارة الداخلية ممثلة بإدارة المرور منح أي شخص من "البدون" إجازة قيادة تمكنه من التنقل لقضاء احتياجاته واحتياجات أسرته، ومن يتمكن من تجديد رخصة قيادته يقتصر تجديدها على عام واحد فقط.

2-شهادات الميلاد والوفاة ..

لا تدرج وزارة الصحة المواليد "البدون" ضمن كشوفاتها، إذ تصر على عدم منح هؤلاء الأطفال شهادة ميلاد تثبت ولادتهم وتطلب من ولي الأمر تعديل وضعه كي يمنح مولودة شهادة ميلاد، وفي المقابل لا تعطى أسر المتوفين من "البدون" شهادة وفاة، إذ يجد أبناء تلك الفئة صعوبة بالغة عند تقييد موتاهم في سجل المتوفين، ويطلب من عائلة المتوفى أن يقوموا بتعديل أوضاعهم كي يمنحوا تلك الشهادة.

3-عقود الزواج والطلاق ..

يجد أبناء البدون صعوبة بالغة في توثيق عقود الزواج والطلاق، إذ لا تمنح إدارة التوثيق بوزارة العدل عقود الزواج أو الطلاق لغير محددى الجنسية، كما أوصت "المأذون الشرعي" الذي لديه تفويض بتوثيق عقود الزواج خارج أسوار

وزارة العدل بعدم توثيق عقود هذه الفئة، الأمر الذي دعا "البدون" إلى توثيق عقود زواجهم خارج وزارة العدل عن طريق المأذون أو اللجوء إلى "عقد قران" على الطريقة القديمة، إذ يقوم أحد الشيوخ بعقد الزواج من دون أوراق رسمية وتاليا يرفع الزوج قضية في المحكمة ليثبت زواجه.

4-التعليم ..

لا يحق لأبناء "البدون" الالتحاق بالمدارس الحكومية لتلقي العلم ما دفعهم إلى التسجيل في المدارس الخاصة رغم ضيق ذات اليد الذي يعاني منه الغالبية الأمر الذي أوجد الأمية، فهناك أسر لا تملك قوت يومها ولا يمكنها تحمل مصاريف التعليم الباهظة، ومن قدر له من "البدون" الحصول على الثانوية فإنه لا يستطيع الالتحاق بالمعاهد التطبيقية أو الجامعة، والمدارس الخاصة تستغل هذه الفرصة وتفرض الرسوم الباهظة

5-العلاج ..

فرضت وزارة الصحة على "البدون" دفع مائة درهم عند مراجعة المستشفيات الحكومية، ولا يتوقف مسلسل الدفع عند هذا الحد، وانما هناك رسوم للأشعة والتحليل .. فضلاً عن دفع مائة درهم عن كل يوم يمضيه "البدون" في المستشفى، وهذه الرسوم لا تعفي غير محددى الجنسية من التأمين الصحي.

6- التوظيف ..

لا تقوم وزارات الدولة بتوظيف أبناء هذه الفئة، إذ يمنع عليهم العمل في القطاع الحكومي بشكل قاطع، كما أوعز إلى القطاع الخاص بعدم توظيفهم – وان تفاوتت درجات الالتزام – وضيق الخناق بدرجة كبيرة على "البدون" في السنوات الأخيرة، إذ منعوا من مزاوله أي مهنة مهما كانت صعوبتها ومهما كانت قلة المردود المادي لها، ونجم عن عدم وجود أي وظيفة عزوف الكثيرين عن الزواج، فهناك شباب من "البدون" اقتربوا من الأربعين غير متزوجين نظراً لضيق ذات اليد.

7-التملك ..

عدم حصول "البدون" على هوية رسمية من أي جهة حكومية ترتب عليه، عدم تمكن أبناء هذه الفئة من تسجيل بيوتهم و سياراتهم بأسمائهم، كما أنهم يلجأون إلى أقربائهم أو أصدقائهم حينما ينوون شراء سيارة أو منزل لتسجيل ذلك على أسماء غيرهم .

7-وثائق السفر ..

لا يحصل "البدون" على جواز سفر الا في حدود ضيقة جداً، فعلى أي منهم أن يحضر تقريراً طبياً يثبت انه يعاني من مرض ولا يوجد في الامارات علاج لهذه المرض، وفي بعض الأحيان لا يمنح ذلك الجواز رغم حصوله على تقرير طبي ، وإذا منح جواز سفر فإنه يكون لسفرة واحدة ويسحب فور عودته إلى البلاد.

مناشدة

1. نامل من الحكومة الاماراتية بمتابعة ما وعدت وبدات به من حل جذري لملف البدون .
2. نامل من الحكومة الاماراتية بتحديد حد ادنى للاجور و بتشكيل رقابة حكومية تشرف على حقوق العمال و الوافدين .

ايران

الوضع العام

تعتبر ايران من الدول التي تنتهج الفكر الاسلامي في سياساتها الداخلية و الخارجية منذ وصول الثورة الاسلامية الى الحكم مما ازم علاقاتها الخارجية مع جيرانها و مع دول العالم لما تنتهجه من تشدد فكانت حربها الطويلة مع العراق و التي استمرت منذ العام 1981 و لغاية 1989 . و تنتقد الدول و المنظمات الحقوقية سياسة ايران الخارجية و خصوصا فيما يتعلق باوضاع حقوق الانسان لمواطنيها للمرة الاولى منذ أربع سنوات، سُمح لمنظمة العفو الدولية بالسفر إلى إيران في يونيو/حزيران، وفي إطار الحوار بين الاتحاد الأوروبي وإيران حول حقوق الإنسان، انضمت منظمة العفو الدولية إلى أكاديميين ومنظمات غير حكومية لمناقشة تنفيذ إيران للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي أعقاب الاجتماع، أعرب الاتحاد الأوروبي عن بواعث قلقه إزاء حقوق الإنسان في إيران، رغم أن الحكومة الإيرانية نفت وجود مشكلة خطيرة.

وبينما ظهرت منظمات غير حكومية عديدة في إيران خلال السنوات الأخيرة، إلا أن معظمها مرتبط بهيئة سياسية أو بقوى اجتماعية قوية. بيد أن منظمة غير حكومية مستقلة ليس لها انتماءات سياسية وتدعى جمعية الدفاع عن حقوق السجناء، مُنحت إذنًا دائماً للعمل في يوليو/تموز.

ايران و التدخل في الشؤون العراقية

مارست ايران خلال العام 2006 سياسة التدخل في الشؤون العراقية الداخلية لدرجة ان بعض الوزراء في حكومة المالكي هم إيرانيون الجنسية كوزير الداخلية العراقي صولاج باقر الذي عدل من اسمه الى اسم عربي .

و اتهمت الولايات المتحدة و هيئة علماء السنة ايران بالتسبب بتاجيح الوضع الداخلي في العراق و بدعم و تسليح الميليشيات العسكرية مثل جيش المهدي و قوات الصدر و بتسيير الوضع الامني داخل العراق .

و كانت قوات بدر الايرانية التي تعمل و تنتشط داخل العراق قد قامت بارتكاب العديد من الممارسات و الانتهاكات الجسيمة بحق العرب السنة داخل العراق . و من الجدير ذكره ان قوات بدر تشكلت من الاسرى العراقيين و جرى تدريبها و اعدادها داخل ايران و دخلت الى العراق في العام 2003 بعد سقوط النظام العراقي .

السجناء و المعتقلين

دان البرلمان الأوروبي في 6/11/2006 في قرار اصدره بأغلبية ساحقة أحكام الأعدام الصادرة بحق عشرة من العرب في الأهواز ومشيرا الى تقرير مندوب الأمم المتحدة مليون كوثاري بخصوص تهجير العرب من قراهم في إقليم الأهواز

قسرا . و كانت محكمة الاهواز الثورية الإسلامية حكما بالإعدام على عشرة أشخاص بـ"تهمة محاربة الله والعمل ضد المصلحة الوطنية في الاعتداءات التي استهدفت عاصمة محافظة خوزستان بداية العام الجاري"، وتم الحكم على العشرة بالشنق علنا.

وقتل ثمانية أشخاص وأصيب 45 آخرون بجروح في 24 يناير/كانون الثاني في هجومين وقعا في الأهواز في جنوب غرب إيران التي كان يفترض أن يزورها الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد قبل إلغاء زيارته في اللحظة الأخيرة.

واستهدف التفجيران مصرفا خاصا ومقرا إداريا بالمدينة ذات الغالبية العربية، ومحافظة خوزستان الواقعة بالقرب من الحدود مع العراق، تشهد توترات منذ أشهر، كما شهدت اعتداءات دامية ومواجهات.

واتهمت السلطات الإيرانية القوات البريطانية المتمركزة في جنوب العراق بدعم المسؤولين عن هذه الأعمال إلا أن لندن نفت أي ضلوع لها.

ويمثل العرب 3% من سكان إيران البالغ عددهم 69 مليوناً وهم بغالبيتهم يتحدثون الفارسية، إلا أنهم يشكلون نصف سكان خوزستان

و اعتقلت إيران منذ الفترة مارس و لغاية يوليو 2006 اكثر من 97 مفكرا و ناشطا و معارضا و تنبه التقارير الدولية الصادرة عن المنظمات الحقوقية و من المعتقلين المفرج عنهم عن انتهاج السلطات الايرانية لسياسة تعذيب ممنهجة داخل السجون و روى بعض المعتقلين عن وجود حالات وفاة عديدة بين المعتقلين جراء التعذيب

حق التعبير و الرأي

قررت لجنة الرقابة على الصحف الإيرانية خلال العام 2006 تعليق صدور صحيفة "إيران" الحكومية لحضها على الانقسامات العرقية، بعد نشرها رسما كاريكاتيرا يظهر آذريا إيرانيا بصورة حشرة.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الطلابية عن عضو اللجنة حسن قمران اعتباره "هذا التعليق مبررا بكون الصحيفة نشرت ما يثير الانقسام بين الناس". وتم تعليق صدور الصحيفة وأحيلت إلى محكمة المطبوعات.

و قرر المدعي العام في طهران سعيد مرتضوي توقيف رسام الكاريكاتير مانا نيبستاني والمحرر في الصحيفة مهرداد قاسم فال، وأشار إلى أن ناشر الصحيفة سيتعرض للملاحقة القضائية.

كما نقلت وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية عن وزير الداخلية مصطفى بور محمدي قوله إنه "سيتم حل هذه الإساءة من خلال القانون، إنها إساءة إلى جميع الإيرانيين". وبدورها قدمت الصحيفة اعتذارها وأشارت إلى أنها طردت رسام الكاريكاتير.

وتسبب الكاريكاتير بدفع آلاف الإيرانيين من القومية الأذرية إلى التظاهر الاثنيين في تبريز شمال غرب البلاد أمام مقر محافظ أذربيجان الشرقية. وقامت الشرطة بتفريق المتظاهرين لأن التظاهرة "تحولت إلى إخلال بالأمن العام"، كما قال مصدر في الشرطة المحلية.

وأشارت صحيفة "اعتماد ملي" من جهتها إلى استخدام الغاز المسيل للدموع من أجل تفريق الحشد بعد أن لجأ المتظاهرون إلى الرشق بالحجارة.

ويمثل الأذريون حوالي 25% من شعب إيران، ويتكلمون لغة قريبة من التركية ويسكن معظمهم في شمال غرب البلاد قرب الحدود مع أذربيجان وتركيا.

واتهمت صحيفة "كيهان" المحافظة اليوم "غرباء" بالحض على التوتر العرقي، مؤكدة أن "مواطنينا الأذريين أذكى من أن يقبلوا باستغلالهم في مؤامرات يحيكها أعداء إيران"

و حظرت السلطات الإيرانية صحيفة "روزكار" (الزمن) الجديدة المؤيدة للإصلاح وذلك بعد أسبوع من إطلاقها، وبعدها علقت سابقا بدعوى أنها صورة أخرى لصحيفة "الشرق" التي حظرت في سبتمبر/أيلول الماضي.

وقالت وكالة الأنباء الطلابية إن لجنة مراقبة الصحافة تحركت على أساس قانون "يحظر على الفور إصدار صحيفة تحل محل صحيفة محظورة باسم أو شعار أو شكل يشبهها".

وقال صحفيون معارضون ونشطاء إن الحظر جزء مما اعتبروه جهودا من جانب الحكومة لإسكات المعارضة ولا سيما قبل انتخابات مجلس الخبراء والمجالس المحلية في ديسمبر/كانون الثاني القادم.

وقال عبد الرضا طاجيك الصحفي الذي عمل في روزكار والشرق "ما يتضح هو أن النظام الذي يحكم إيران لا يتسامح مع أي أصوات أخرى، إنها خسارة للإصلاحيين وتتسجم مع تناسق المؤسسة مع الصوت الحكومي". وكان كثير من صحفيي روزكار يعملون في صحيفة الشرق التي كانت الصحيفة الإصلاحية الأبرز في البلاد قبل إغلاقها إثر نشرها رسما كاريكاتوريا اعتبرته لجنة مراقبة الصحافة "مهينا".

و تعتبر إيران من أكثر دول العالم مراقبة لمواقع الانترنت و حجب لها و تصنف على أنها الاولى عالميا و تلاحق بقسوة معارضي الراي الذين يستخدمون الشبكة للتعبير عن ارائهم .

حقوق الاقلييات

نظمت إيران خلال العام 2006 مؤتمرا دوليا حول المحرقة اليهودية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وشكك الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد مرارا في الأشهر الأخيرة في حصول المحرقة. وفي منتصف أغسطس/أب الجاري، نظمت صحيفة همشهري الإيرانية ودار الرسوم الكاريكاتورية في إيران معرضا لرسوم كاريكاتورية حول المحرقة واليهود إبان الحرب العالمية الثانية

و مارست الحكومة الإيرانية خلال العام 2006 حملة قمع واسعة النطاق خلال شهري يونيو و يوليو ضد نشطاء حقوق الإنسان الاهوازيين و اعتقلت عددا كبيرا منهم .

و تعاني الاقلية العربية في اقليم عربستان الذي يطالب بالانفصال عن إيران من تمييز عنصري مثل منع استعمال اللغة العربية في الاماكن العامة و من المنع في بناء مساجد السنة .

مناشدة

1. نامل من الحكومة الإيرانية بتعديل القوانين بما يسمح بحرية الراي و التعبير .
2. نامل من الحكومة الإيرانية من السماح بتأسيس الجمعيات السياسية
3. نامل من الحكومة الإيرانية بالتوقف عن اتباع سياسة التعذيب الممنهجة داخل السجون .
4. نامل من الحكومة الإيرانية بالتوقف عن حجب المواقع الالكترونية و ملاحقة الناشرين على شبكة الانترنت .
5. نامل من الحكومة العراقية بالتوقف عن اتباع سياسة التمييز العنصري ضد الاقلييات في إيران خصوصا العرب السنة .
6. نامل من الحكومة الإيرانية بايقاف عقوبة الاعدام .
7. نامل من الحكومة الإيرانية بعدم التدخل في الشأن العراقي .
8. نامل من الحكومة بالتوقف عن برنامجها النووي الذي يسبب عقوبات اقتصادية تضر بالمواطنين الإيرانيين .
9. نامل من الحكومة الإيرانية بالعمل على احترام حرية التعبير و الاعلام و الصحافة .
10. نامل من الحكومة الإيرانية بالتوقف عن دعم الميليشيات العسكرية داخل العراق مثل قوات بدر و جيش المهدي و قوات الصدر .

مملكة البحرين

الوضع العام

تعتبر الانتخابات للمجلس الوطني البحريني الاخيرة من اهم الخطوات و الاصلاحات التي انجزتها مملكة البحرين خلال العام 2006 رغم انها خطوة متاخرة كثيرا عن مثيلاتها من الدول العربية الا انها توصف بنجاز وطني كون ذا المجلس ينتخب بالانتخاب المباشر و ليس بالتعيين و هو مما سمح لاحزاب المعارضة بالمشاركة و الفوز ب (17 مقعدا من اصل 40). و يمكن اعتبار وصول اول امراة بحرينية الى عضوية المجلس من الانجازات التي تحققت للبحرين خلال العام 2006 في مجال منح المرأة البحرينية الحق في الانتخاب و الترشح و بذلك أصبحت البحرينية لطيفة محمد أحمد الجعود أول امرأة تدخل البرلمان بعد فوزها بمقعد برلماني حتى قبل نهاية الحملات الانتخابية لعدم تقدم أي مرشح آخر بدائلها بعد انتهاء أجل تسجيل المرشحين.

وتقدمت الجعود التي تعمل مديرة قسم الموارد البشرية بوزارة المالية للترشح بالدائرة الانتخابية السادسة بالمحافظة الجنوبية, وانتهى أجل التسجيل أمس دون تقدم أي مرشح ما يعني فوزها تلقائيا وإن كان الأمر بحاجة إلى أن يعلنه وزير العدل حسب القاضي الذي يشرف على عمليات التسجيل بالمحافظة.

و يعد انتخاب مملكة البحرين لعضوية مجلس حقوق الانسان الجديد من الايجابيات التي تحققت في الاداء الحكومي العام و تحسن صورة البحرين امام المجتمع الدولي

و مما يضاف الى اداء الحكومة في مجال الاصلاح اتجاه نية الحكومة نحو تشريع و اعتماد قانونا خاصا للعاطلين عن العمل (من المواطنين و المقيمين سواء) و هذه سابقة ايجابية مهمة نحو تفعيل عمل الضمان الاجتماعي

قيدت الحكومة البحرينية حرية التعبير خلال العام 2006 من خلال الرقابة المشددة على شبكة الانترنت و حجب العديد من المواقع من خلال شركة حكومية وحيده مزودة لخدمة الانترنت في البلاد(باتيلكو) . و تبرر الحكومة ذلك بان هذه المواقع تسي الى الوحدة و الحوار الوطني .

و يعتبر ضرورة ابلاغ السلطات المحلية بعقد اجتماع و ضرورة الحصول على اذن مسبق من الانتهاكات الجسيمة لحق التعبير و خطوة سلبية نتمنى ان تعدل الحكومة البحرينية القانون الذي ينص على ذلك لمنح المواطنين مزيدا من الحقوق للتعبير و الاجتماع و التي اصبحت من الحدود الدنيا للحقوق الواجب منحها للافراد في القرن الثاني و العشرين.

مناشدة

1. نامل من الحكومة البحرينية الغاء قانون 2006 فيما يختص بتقييد حرية الاجتماع
2. نامل من الحكومة البحرينية اعادة النظر في قرارها باغلاق مركز البحرين لحقوق الانسان و المغلق منذ 2004.

تركيا

حق التعبير

نظم مئات الآلاف من الأتراك مسيرات غاضبة تندد بزيارة بابا الفاتيكان لتركيا خلال شهر نوفمبر 2006 ورفض المتظاهرون عبر لافتات رفعوها موقف البابا من تركيا عندما اعتبر أن ثقافتها الإسلامية لا تتفق مع الثقافة الدينية الأوروبية المسيحية، "مما يجعلها غير مؤهلة لأن تكون عضوا في الاتحاد الأوروبي". وأشار متحدثو حزب السعادة الذي نظم المظاهرة إلى أن تصريحات البابا لا تقرأ منفردة عن تلك التصريحات التي أطلقها الرئيس الأميركي جورج بوش قبل غزو العراق وذكر فيها أنه سيخوض حربا صليبية في العراق. وأعاد الخطباء الذين توالوا على المنصة إلى الأذهان موقف البابا من الاعتذار للمسلمين وقالوا إنه أسف فقط للفهم الخاطئ لمحاضرته من قبل المسلمين، وتمسك بموقفه في عدم تقديم اعتذار واضح للمسلمين عن إصاق العنف بالإسلام. ونفى نائب رئيس حزب السعادة لمراسل الجزيرة أن تكون هذه المظاهرة ضد المسيحيين أو الديانة المسيحية وقال إنها "موجهة فقط لشخص البابا"، الذي يقول البعض إنه متحالف مع قوى سياسية ودينية "لمحاربة الإسلام".

و طالبت مجموعة من الكتاب والأكاديميين والصحفيين في مارس 2006 في تركيا الحكومة بإلغاء القوانين المقيدة لحرية التعبير، بما في ذلك قانون يحاكم بموجبه واحدا من أكثر الكتاب الروائيين شهرة بالبلاد. واعتبر 169 مفكرا في بيان أن محاكمة الكاتب أورهان بامورك، تعد تراجعا للمسيرة الديمقراطية في البلاد.

وأضاف هؤلاء أن السلطات يجب عليها هجر القانون الذي يجعل من إهانة الهوية التركية جريمة، والذي يقابل بانتقادات واسعة من جانب الاتحاد الأوروبي. وكان بامورك اتهم بإهانة الدولة بعد أن صرح لصحيفة سويسرية في فبراير/شباط الماضي أن 30 ألف كردي ومليون أرمني قتلوا في تركيا، وأنه "لا أحد غيره يجرؤ على التحدث في هذا الموضوع".

على ذات الصعيد قال محامون إن محكمة تركية بدأت محاكمة هرانت دينك -وهو صحفي أرمني- بسبب تعليقاته على حكم بالسجن ستة أشهر أصدرته ضده المحكمة بوقت سابق لأهانتته الهوية التركية. والدعوى ضد بامورك ودينك هي واحدة من عدة قضايا تتعلق بحرية التعبير، وتسلب الضوء على مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن مساعي تركيا الانضمام للاتحاد. ويقول مسؤولون إنه من المرجح أن تعوق مثل هذه الدعاوى التقدم الذي تحرزه أنقرة نحو العضوية الكاملة بالاتحاد

و أكد رئيس الوزراء التركي طيب رجب اردوغان على حق الاسلاميين في المشاركة في السياسة، في انتقاد ضمنى لتصريحات بهذا الشأن أطلقها الرئيس أحمد نجدت سيزر. وأضاف اردوغان في كلمة أمام رجال أعمال مسلمين في إسطنبول أن الأتراك لن يغفروا أي محاولة لإبعاد الإسلاميين عن الساحة السياسية، مشددا على ضرورة أن لا يمنح أي أحد لنفسه الحق في إعطائهم درسا حول الأصولية

النظام القضائي

كشفت منظمة العفو الدولية النقاب في سبتمبر 2006 أن أربعة أشخاص الذين توجه إليهم تهم بمقتضى تشريع مكافحة الإرهاب في تركيا ما زالوا يواجهون محاكمات لا تنتهي، حيث مضى على اعتقال بعض من يحاكمون أمامها أكثر من عقد من الزمن. وقالت نيكولا داكويرث، مديرة برنامج أوروبا وآسيا الوسطى في منظمة العفو الدولية، إن "المحاكمات الجائرة لا تزال تلقي بظلال قاتمة على سجل تركيا في مضمار حقوق الإنسان. ومجرد نظرة على المحاكمات المطولة والمتلومة لمن توجه إليهم تهم بموجب تشريع مكافحة الإرهاب تشير على نحو صارخ إلى مدى تردي مستوى القضاء في تركيا اليوم".

ويحاكم من توجه إليهم تهم بمقتضى تشريع مكافحة الإرهاب اليوم أمام محاكم خاصة بالجنايات الثقيلة حلت محل محاكم أمن الدولة في يونيو/حزيران 2004. بيد أن النمط نفسه من إجراءات المحاكمة الجائرة لا يزال متبعاً:

وفضلاً عن ذلك، فقد أقرت الحكومة في منحها للحق في إعادة المحاكمة بناء على قرارات المحكمة الأوروبية التي تبين بموجبها أن تركيا قد خرقت حقوق المحاكمة العادلة فقرة مهرباً تمكنها من سد الطريق أمام إمكان إعادة محاكمة أي شخص كانت المحكمة الأوروبية لا تزال تنتظر في قضيتته في 4 فبراير/شباط 2003. والدافع وراء ذلك هو إيجاد سبيل لتجنب إعادة محاكمة عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني. وبذا يكون هذا التدبير

كذلك ذا أثر تمييزي على جميع القضايا الأخرى المعروضة على المحكمة الأوروبية، التي كانت لا تزال قيد النظر في الموعد نفسه.

يتعين على السلطات التركية أن تجري، كأمر يتمتع بالأولوية الملحة، مراجعة منهجية لجميع الإجراءات الجنائية التي ما زالت قيد النظر كيما تتخذ قراراً بشأن جميع القضايا التي أثرت حولها مزاعم باستخدام التعذيب أو غيره من صنوف إساءة المعاملة أثناء عمليات الاستتطاق المتعلقة بها لانتزاع أقوال من المشتبه بهم/المتهمين بصورة غير مشروعة. ويتعين عليها القيام بخطوات لإسقاط جميع الدعاوى التي تحوم حولها شبهات جيدة الإسناد بأن الدليل الرئيسي ضد المتهم يقوم على "اعترافات" انتزعت، بحسب ما يزعم، بالقوة".

و حاکمت تركيا في مارس 2006 داعية حقوق تركي قدم للمحاكمة في أنقرة بعد اتهامه الدولة العثمانية بارتكاب مذابح ضد الأرمن. ووجهت لأكبين بيردال الذي كان يرأس منظمة حقوق الإنسان في تركيا ويبلغ من العمر 53 عاماً، تهمة "الإساءة بشكل علني للأمة التركية" عبر ملاحظات أبداها لإحدى اللجان الألمانية التي طالبت تركيا بالاعتذار للأرمن عن المذبحة. وسواجه بيردال عقوبة تصل إلى ست سنوات سجن في حال إدانته. وتم تأجيل المحاكمة لوقت آخر.

وأكر بيردال أثناء حضوره المحاكمة أنه أبدى تلك الملاحظات ولكنه قال إنه تحدث عن الظلم الذي وقع على الأقليات في تركيا في أوقات متفاوتة من التاريخ، ونفى مطالبته تركيا بالاعتذار عن المذابح التي جرت للأرمن.

وكان بيردال قد أطلق سراحه في سبتمبر/ أيلول الماضي بعد أن أمضى عقوبة بالسجن عشرة شهور بسبب اتهامه بالتحريض على الفتنة عبر دعوته لحل المشكلة الكردية سلمياً. كما قضى بيردال الذي أصيب بجروح بالغة أثناء محاولة جرت لاغتياله عام 1998 فترة سجن مدتها عام بسبب نشاطات اعتبرت مؤيدة لحزب العمال الكردستاني.

وتبدي تركيا حساسية كبيرة إزاء الادعاءات التي تتحدث عن مذابح للأرمن في السنوات الأخيرة من حكم الدولة العثمانية. وتقول أرمينيا إن مليوناً ونصف المليون أرمني قتلوا عام 1915 في الوقت الذي تقدر فيه تركيا عدد الضحايا الأرمن بـ 300 ألف قتلوا أثناء مواجهات داخلية تسببت في مقتل الآلاف من الأتراك أيضاً.

وأثار القرار الفرنسي الذي اعتمد مشروع قانون يصف قتل الأرمن بأنه عمل من أعمال الإبادة غضب تركيا وتهديدها باتخاذ إجراءات اقتصادية انتقامية كان منها إلغاء عقود بعض الشركات الفرنسية العاملة في تركيا

القضية الكردية

و دعا مؤتمر شارك فيه أكاديميون أتراك وأكراد الحكومة التركية عقد خلال العام 2006 إلى وضع حد للنزاع في جنوب شرق تركيا المنذ منذ 23 عاماً.

وشارك في المؤتمر الذي دام يومين نحو 50 شخصاً بينهم صحفيون وكتاب مثل ياسر كمال الذي سجن أكثر من مرة بسبب آرائه حول القضية الكردية. واتهم كمال السلطات التركية بأنها تتجاهل نزاعاً أوقع عشرات الآلاف من القتلى. وأعلن حزب العمال الكردستاني هدنة من جانب واحد في الأول من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، لكن السلطات رفضتها. واضطرت السلطات تحت ضغط الاتحاد الأوروبي إلى إدخال إصلاحات لتحسين وضع الأقلية الكردية، لكن زعماءها يقولون إنها غير كافية في بلد يمثلون فيه نحو سدس السكان البالغ عددهم 73 مليون نسمة

وخرج آلاف الأكراد في مدينتي إسطنبول وديار بكر بتركيا في مظاهرات خلال شهر ابريل 2006 طالبوا خلالها حزب العمال الكردستاني المحظور بإلقاء السلاح ووقف العنف. وقال أحمد ترك، زعيم حزب المجتمع الديمقراطي (الجناح السياسي حزب العمال الكردستاني) الذي تقدم المظاهرة، إن الوقت قد حان من أجل نقل القضية الكردية إلى يد السياسيين.

يأتي ذلك في وقت يدور فيه الحديث حول صفقة تركية أميركية لحل المسألة الكردية في تركيا سياسياً. وقد دخلت الولايات المتحدة بالفعل على الخط لحل القضية الكردية بتعيين الجنرال جوزيف رالدسون لمتابعة تطورات الملف. وحسب بعض التسريبات فإن هناك اتفاقاً بين تركيا والولايات المتحدة من أجل تكثيف الضغط على حزب العمال الكردستاني لإجباره على إلقاء السلاح مقابل إفساح المجال أمام حزب المجتمع الديمقراطي للانخراط بشكل واسع في الحياة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة.

وكانت أنباء قد أفادت قبل نحو عشرة أيام من المظاهرات و خلال شهر ابريل ايضا , أن حزب العمال الكردستاني عرض على الحكومة التركية حلاً سلمياً للقضية الكردية يشمل وقفاً لإطلاق النار والدخول في حوار.

وقال الرجل الثاني في التنظيم مراد قريلان إن العرض يشمل "التوجه إلى حل سلمي ديمقراطي للقضايا الكردية في تركيا" شرط أن يكون هناك "مشروع سياسي" لذلك، طالبا من الحكومة التركية تخفيف ظروف اعتقال الزعيم عبد الله أوجلان. واعتبر قريلان أن العرض استجابة لطلبات كثيرة من حكومة إقليم كردستان العراق ومن الأوساط الجماهيرية الكردية، لكنه حذر من أن الحركة على استعداد تام للدفاع عن نفسها إن هاجمتها القوات التركية. ويشن الحزب حرب عصابات ضد الحكومة التركية منذ 1984، وخلفت الهجمات منذ ذلك التاريخ مقتل نحو 37 ألف شخص

و من جانب اخر أعلن البيت الأبيض خلال العام 2006 أن الرئيس الأميركي جورج بوش أبلغ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان رغبة واشنطن في التعامل بمزيد من الحزم مع الهجمات عبر الحدود التي يشنها متمردون أكراد يتركزون في شمال العراق. ويعتقد أن الآلاف من أعضاء حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا يتركزون في جبال شمال العراق، وأنهم يتسللون من هناك عبر الحدود لمهاجمة قوات الجيش والشرطة التركية وأهداف أخرى.

وتلقي تركيا باللانمة على الحزب في مقتل ما يزيد عن 30 ألف شخص منذ بدء حملته للحصول على وطن مستقل للأكراد عام 1984. وارتفعت وتيرة الأعمال المسلحة جنوب شرق تركيا منذ أبريل/نيسان حين أرسل الجيش التركي ثنائي أكبر قوة في حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد الجيش الأميركي- قوات إضافية للمنطقة قوامها 40 ألفا لتعزيز القوة البالغ قوامها 220 ألفا والمنتشرة بمحاذاة الحدود مع العراق. وأعربت تركيا عن شعورها بالإحباط لأن واشنطن تقبل حق إسرائيل في شن هجمات ضد أعدائها على الحدود في لبنان، فيما تعارض اتخاذ أنقرة خطوات أحادية الجانب ضد حزب العمال الكردستاني المتمركز في شمال العراق.

وتتردد واشنطن في قمع حزب العمال في شمال العراق وتقول إن لدى قواتها ما يشغلها في أنحاء أخرى من البلاد التي تشهد أعمال عنف، وإن العمل العسكري في الشمال يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة الشمالية التي تسكنها غالبية من الأكراد

و في العام 2006 دعا زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سجنه السلطات التركية إلى حل المشكلة الكردية بالطرق الديمقراطية. وحث أوجلان في رسالة عبر محاميه حزبه على الابتعاد عن ممارسة العنف، كما اعتبر أن العنف لا يمكن أن يقضي على حزبه. زعيم حزب العمال الكردستاني أبدى في رسالته خشية من مخطط إسرائيلي لتشكيل دولة كردستان على النمط الأرمني في الجنوب. وتلقي أنقرة باللوم على حزب العمال الكردستاني في مقتل أكثر من 30 ألف شخص منذ أن شن الحزب حملته المسلحة لإقامة وطن مستقل للأكراد في جنوب شرق تركيا عام 1984. وتزايدت وتيرة الهجمات منذ أن ألغى الحزب وقفا لإطلاق النار كان قد أعلنه من جانب واحد عام 2004.

مناشدة

. نامل من الحكومة التركية بالاستمرار في التفاوض و الحوار مع الاقلية الكردية

. نامل من الحكومة التركية باحترام حرية و حق التعبير

. نامل من الحكومة التركية بتامين و توفير شروط العدالة للمحاكمات السياسية و الدينية

المملكة العربية السعودية

الوضع العام

تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول ينظر اليها كمصدر للفكر الديني الاسلامي سواء الفكر الجهادي نظرا لكون اغلب اعضاء تنظيم القاعدة و زعيمه اسامة بن لادن هم سعوديين الجنسية و لكون السعودية تعتبر حاضنة لاهم مركزين اسلاميين في العالم (مكة المكرمة و المدينة المنورة) و اليهما يحج مسلمي العالم .

و عانت المملكة العربية السعودية نتيجة ذلك من تبيعات و تداعيات اعمال و فكر تنظيم القاعدة و سعت جاهدة خلال الاعوام السابقة و في العام 2006 الى تحسين صورتها كمركز ديني و كمصدر للفكر الديني فسعت الى تعديل المناهج التعليمية و اعتقال دعاة و معتققي فكر القاعدة و استقبلت في العام 2006 من الولايات المتحدة 29 من السعوديين المعتقلين في غوانتانامو . تسعة من ال 29 أفرج عنهم بعد ثلاثة اشهر بالاضافة الى ثلاثة من معتقلي غوانتانامو السابقين الذين نقلوا في تموز 2005 و استطاعت قوى الامن السعودية من اعتقال المئات منهم و اشتبكت في مواجهات مسلحة معهم في أكثر من مرة .

و عاد المعارض السعودي عبد العزيز الشنبري إلى بلاده بعد أيام من إعلانه انسحابه من الحركة الإسلامية للإصلاح السعودية المعارضة التي تتخذ من لندن مقرا لها . ونقلت الصحف السعودية عن أحد أشقاء الشنبري قوله إن شقيقه يأسف

للمنشاطات المناهضة للعائلة المالكة بالسعودية والتي قام بها خلال العامين اللذين قضاها بلندن، كما يأسف لعمله مع حركة الإصلاح التي يقول إنها ضللت الناس من خلال الترويج لمعلومات غير صحيحة .

وقال المصدر ذاته إن السلطات السعودية لم تعتقل أو تستجوب الشنبري لدى عودته إلى جدة يوم أمس، مشيراً إلى أنه قرار عودته شخصي اتخذه من تجربة عاشها واكتشف خلالها خطأه في العمل مع حركة سياسية تسيء للمملكة، على حد قول المصدر . وتعليقا على ذلك قال المتحدث باسم الحركة الإسلامية للإصلاح سعد الفقيه، إنه لن ينجر للتشاحن مع شخص بات ألعوبة بيد من وصفهم بالأعداء .

وأشارت الحركة في بيان على موقعها على الإنترنت إلى أنها تعرف أن هناك تقاهما بين الشنبري والعاقل السعودي يقضي بقبول مطالبه بالعودة للبلاد، موضحة أن من بين هذه المطالب موافقة الحكومة على إطلاق أفراد أسرته وأقاربه المعتقلين وإعادة ممتلكاتهم المصادرة وإنشاء لجنة لمعالجة قضيتهم .

تجدر الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية للإصلاح هي أبرز تنظيمات المعارضة السعودية . وأنشئت عام 1996 إثر خلافات بلجنة الدفاع عن حقوق الإنسان وهي منظمة أسست في مايو/ أيار 1993 من قبل جامعيين وعلماء دين كانوا ينتقدون النظام السعودي وينعتونه "بالفساد واعتماد وسائل غير ديمقراطية" . وتؤكد الحركة أنها تناضل من أجل تغيير "سلمي"، بيد أنها لم تتدد بالهجمات والتفجيرات التي شهدتها السعودية منذ مايو/ أيار 2003 ويقف وراءها مسلحون ينتمون إلى الفرع السعودي من تنظيم القاعدة

وأصدر العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز قرارا بتعيين 24 عضوا كلهم من الرجال في هيئة حقوق الإنسان السعودية التي بدأت اعمالها في بداية العام 2006 .

وقال بيان رسمي ،صدرت الموافقة السامية على تعيين أعضاء مجلس حقوق الإنسان لمدة أربع سنوات ، ويبلغ عدد الأعضاء 24 عضوا ، ليس بينهم أي امرأة .

و من الجدير ذكره ان الهيئة تأسست هيئة حقوق الإنسان السعودية في شهر كانون الأول/ديسمبر 2005 . وقال ممثل هذه الهيئة محمد العنيق أن من أولويات الهيئة تشكيل مجلسها الذي يتوقع أن يتم قريبا، والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة في ما يختص بحقوق الإنسان، ونشر الوعي بحقوق الإنسان، وتعريف الناس بحقوقهم وواجباتهم، والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان. وقال العنيق أن نظام الهيئة أعطاها صلاحيات واسعة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان المواطن والمقيم ومساعدته في تخطي مشكلاته .

الاحتجاز التعسفي والتعذيب

احتجزت السلطات السعودية خلال العام 2006 أكثر من 700 ناشط اسلامي و اعتقلت قوى الامن السعودية الكثير من نشطاء في حقوق الانسان (خصوصا الشيعة) مثل كامل عباس الاحمد في اكتوبر ، و اعتقلت السلطات السعودية خلال شهر تموز سبعة أشخاص على الأقل لمشاركتهم في احتجاجات مؤيدة لحزب الله اللبناني في شرق البلاد حيث تتركز الأقلية الشيعية . وتمت الاعتقالات بعد أن شهدت مدينة القطيف وبلدة صفوة مسيرات شارك فيها المئات مؤيدة للمقاومة

اللبنانية ضد العدوان الإسرائيلي على لبنان يوم الجمعة. واجهت السلطات السعودية المسيرات المنددة بالعدوان الإسرائيلي بشيء من التسامح رغم حظرها للمظاهرات في البلاد. يذكر أن السعودية انتقدت عملية حزب الله التي أسر خلالها جنديين إسرائيليين في الثاني عشر من الشهر الماضي وأعتبرتها مغامرة غير محسوبة وضد مصلحة لبنان

حرية التعبير والاجتماع

النتائج التي خلص اليها تقرير «مراسلون بلا حدود» حول الحريات الصحافية في العام 2006، و وضعه للسعودية في ذيل الدول المعنية بالحريات الصحافية، لم يتقبله بعض الصحافيين السعوديين، مكتفين بالايحاءات العامة وبما يروونه من تطور لسقف الحريات في الإعلام المحلي وبيئة عمل ممتازة تقدمها المؤسسات الاعلامية السعودية. أصوات الاعلاميين السعوديين علاها بعض الحقن تجاه التقرير، وهو غضب يبرر بوضع دول اقل تنمية وأقل حرية في حركة الافراد ورأس المال في مواقع متقدمة على السعودية. لكن ما اريد الإشارة اليه هو التعاطي غير المتقن أو غير المنهجي عند عرض او تفصيل مثل هذه التقارير، وهو الامر الذي اسهم في كل مرة في تخلف السعودية في الحريات الاعلامية بدرجة اكبر، كلما صدر التقرير حقن وغضب ورفض لمحتواه، ثم صمت رهيب حتى يصدر تقرير آخر السنة التالية، والنتيجة تكون اكثر تخلفاً للوراء

و نادراً ما يحصل الصحافيون الاجانب على تأشيرات دخول الى المملكة

واغلقت السلطات السعودية صحيفة الشمس لنشرها ارسوم المسيئة للرسول (محمد) في فبراير من العام 2006 و في مارس 2006 تم اعتقال كاتب سعودي لتوجيهه انتقاد للعاهل السعودي ، وفي نيسان / ابريل ، اعتقل ضباط من الامن السعودي مواطن لنشره مقالة على الانترنت بعنوان "ايواء الافكار الهدامة" ، و في حزيران تم اعتقال قبض سعد بن سعيد لمدة 20 يوما لتصريحه بان وفاة ابو مصعب الزرقاوي) رئيس القاعده فى العراق "محرز بالنسبة لمعظم المسلمين" في مقابلة مع تلفزيون العربية

وفي شباط / فبراير 2006 ، الفت السلطات القبض على عدد من الشيعة علنا الاحتفال بالعيد الديني 'عاشورا' ، وفي آب / اغسطس اوقفت قوات الامن بعض المتظاهرين الشيعة الذين بدأوا يتظاهرون احتجاجا على الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان. في ايلول / سبتمبر 2006 تظاهر نحو 300 الاسماعيليين بسلام وطمأنينه في نجران ضد التمييز ، وسط وجود

امني كثيف. و لم تستجب السلطات السعودية بعد اكثر من عام من الافراج عن الاصلاحيين عبد الحميد الدوميني و فالح المتروك لمطالبهم برفع الحظر عن السفر للخارج .

حقوق الاطفال

في فبراير 2006، تعاونت الحكومة مع اليونيسيف لرعاية سلسلة من ورش العمل لتدريب مسؤولي الأمن الإقليميين من أجل التعرف والتحقيق في حالات الاتجار بالبشر. كما قامت اليونيسيف بتدريب باحثين اجتماعيين سعوديين لمساعدة أطفال الشوارع الذين قد يكون بعضا منهم ضحايا للاتجار بالبشر في جدة والرياض والدمام. كما تعمل السفارة السعودية في واشنطن دي سي على تدريب القضاة والمحامين والمحققين السعوديين في وزارة الأمن الوطني الأمريكية، مكتب التحقيقات الفيدرالية، المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين. كما تعاونت الحكومة مع نيجيريا في التحقيق ومحاكمة حالات شملت تهريب النساء النيجريات إلى السعودية بغرض الاستغلال الجنسي التجاري. إن المملكة العربية السعودية عليها أن تقرر قانونا شاملا لمكافحة الاتجار بالبشر وأن تقوم بزيادة عمليات المقاضاة الجنائية بصورة ملحوظة وأن تفرض عقوبات رادعة لمثل تلك الممارسات. ينبغي على الحكومة تطبيق القوانين الإسلامية القائمة التي تمنع إساءة معاملة النساء والأطفال والعمال، وان تمد يد الحماية لا سيما لخدم المنازل.

و تعاونت المملكة العربية السعودية مع الحكومة اليمينية في استعادة الأطفال اليمينيين الذين تم تهريبهم إلى المملكة بغرض التسول وتم تقديم تعويض مالي لبعض الضحايا قبل إبعادهم من البلاد. كما اعتمدت حكومة المملكة على المنظمات الخيرية الخاصة واليونيسيف لمساعدة الضحايا من الأطفال. ينبغي على حكومة المملكة العربية السعودية أن تقوم بتحديد ضحايا الاتجار بالبشر بصورة جيدة لحمايتهم من الاحتجاز والعقاب. ينبغي على الحكومة أيضا حماية العمال الأجانب الذين يتم إبعادهم من البلاد كل سنة لتحديد وحماية ضحايا الاتجار بالبشر

من بينهم. وإضافة إلى ذلك فإن على السعودية تحسين تعاونها مع سفارات الدول التي يقدم منها العمال لتحديد وحماية ضحايا الاتجار بالبشر.

حقوق المرأة

أظهر استطلاع للرأي جرى في شهر مارس /اذار أن 60% من الرجال السعوديين يؤيدون رفع الحظر الذي تفرضه المملكة على قيادة النساء للسيارات مقابل 40% عارضوا ذلك لاعتبارات اجتماعية وشرعية مختلفة.

وكشف الاستطلاع الذي أجرته صحيفة "عكاظ" السعودية أن المؤيدين يرون أن المرأة بحاجة إلى قيادة السيارة بديلا عن السائق الأجنبي الذي لا تقدر بعض الأسر على راتبه، كما أن السماح لها بقيادة السيارة سيزيل كثيرا من الصعاب لمن ليس لديها عائل.

وعلى المعارضون ومعظمهم من مناطق الباحة والأحساء وحائل رفضهم معتمدين على خصوصية المرأة وحركتها ودورها في الحياة مما لا يسمح لها بالتعرض للإهانة أو الابتذال في الطرق العامة. وكان ولي العهد السعودي ووزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز قد ألمح قبل عدة أيام إلى إمكانية السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة بشرط موافقة ولي أمرها.

وقال الأمير سلطان في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء السعودية إن السلطات مستعدة للنظر في أي طلب يقدمه ولي أمر المرأة سواء كان والدها أو زوجها أو أخاها للسماح لها بقيادة السيارة، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن أحدا لن يستطيع أن يجبرهم في حال طلبوا عكس ذلك.

وحق المرأة في قيادة السيارات من المطالب الأساسية التي ينادي بها الإصلاحيون في المملكة. ويخشى رجال الدين أن تؤدي قيادة النساء للسيارات إلى اختلاطهن مع رجال خارج نطاق عائلاتهن. والحظر مفروض في المدن وعلى الطرق الرئيسية ولكنه غالبا ما ينتهك في المناطق الريفية. وقال العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز إن تعزيز دور المرأة في المجتمع السعودي يأتي على رأس أولويات التنمية الاقتصادية في المملكة، لكنه أشار إلى أن التغييرات ستكون وفقا للمبادئ الإسلامية.

ولم يسمح للنساء بالمشاركة أو الإدلاء بأصواتهن في الانتخابات التاريخية التي جرت لاختيار نصف أعضاء المجالس البلدية في الفترة من فبراير/ شباط إلى أبريل/ نيسان الماضي. وقال مسؤولون إن النساء قد يشاركن في انتخابات في المستقبل.

لكن الأمير سلطان أشار في أحدث تصريحاته إلى أن الوقت ليس مناسباً لإجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس الاستشاري بدلا من تعيينهم كما هو جار الآن.

والمراه في المملكة العربية السعودية لا تزال تعاني من التمييز في مكان العمل والمنزل والمحاكم ، ومن القيود المفروضة على حرية التنقل واختيار الشركاء. وجود صلاحيات الشرطة الدينية الصارمة في التفريق بين الجنسين . و تحتاج النساء الى اذن من ولي الامر من الذكور للعمل او الدراسة او السفر.

و في فبراير 2006 رفض مجلس الشورى طلب لمناقشة امكانيه السماح لقيادة المراه .

حقوق العمال

يواجه 8.8 مليون عامل اجنبي يعملون في البلاد استغلالا لهم و ظروف اعمالهم ، من ساعات عمل طويلة جدا 16 ساعة عمل ، عدم صرف المكافات و بدل العطل الرسمية و امتيازات اخرى نص عليها قانون العمل السعودي الا انها غير مطبقة لدى المؤسسات و من قبل الافراد المستقدمين للعماله الوافده .

إن خدم المنازل الأجانب الذين يهربون من كفلائهم، بإدعاء تعرضهم لسوء المعاملة، في الغالب يجدون صعوبة في الحصول على المساعدة. أما الضحايا الذين يهربون من كفلائهم فقد يتم اعتقالهم وبيدوا عن البلاد دون إجراء أي بحث لتقرير إذا ما كانوا ضحايا الاتجار بالبشر. ويقول بعض الضحايا أنهم يجدون صعوبة في الحصول على استشارات قانونية أو الاتصال بالمنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية، أو الحصول على استشارات قانونية بلغتهم الأم. وفي يناير 2006 وافق حوالي 1000 من خدم المنازل الأجانب الذين قاموا بتقديم شكاوى عن سوء المعاملة أو لعدم دفع رواتبهم ضد مستخدميهم قبلوا عرضا حكوميا خاصا تمثل في حوافر مالية

وتفسيرهم إلى بلادهم مجانا، فيما يبدو استياء لغياب البدائل القانونية في السعودية. إضافة إلى ذلك فإن الضحايا الذين يقدمون شكاوى جنائية وقانونية ضد مستخدميهم الذي يسيئون معاملتهم لا يتلقون المساعدة في تقديم مطالباتهم، ويتم استجوابهم من دون وجود محام ويتم محاكمتهم من دون وجود تمثيل قانوني.

ووعدت الحكومة في تشرين الثاني / نوفمبر 2006 بنشر تعليمات جديدة منظمة لحقوق العمال.

و أعلنت السعودية أنها ستعاقب 129 شركة لتقصيرها في توفير مزيد من المواطنين وفقا لقواعد تقضي بذلك وتهدف إلى تعزيز فرص العمل للسعوديين. وأفادت وكالة الأنباء السعودية بأن وزارة العمل منعت أرباب الأعمال في قطاعات منها الخدمات والصناعة والزراعة والتجارة من استخدام عمال جدد من الخارج مدة عامين.

وذكرت السعودية في الشهر الماضي أن البطالة فيها وصلت 9.1% بين الذكور ولا يمكن الحد من هذه المشكلة إلا بتقليل الاعتماد على العمال الأجانب. وتسعى السعودية -وهي أكبر مصدر للنفط في العالم- إلى تنويع اقتصادها إلا أنها تواجه تحديا كبيرا في توفير فرص عمل وحفز الشباب الباحثين عادة عن وظائف في الجهاز البيروقراطي للدولة. ونشر مكتب الإحصاء الحكومي دراسة سابقا أظهرت أن معدل البطالة بين النساء هو ثلاثة أمثال الرجال تقريبا أي عند 26.3%. ويعتقد أن أكثر من 60% من السعوديين تحت سن الحادية والعشرين يعانون من البطالة.

مناشدة

1. نامل من الحكومة السعودية بالافراج عن اصحاب الاراء الاصلاحية المعتقلين في السجون السعودية.
2. نامل من الحكومة السعودية بالغاء منع الترخيص للجمعيات الحقوقية.
3. نامل من الحكومة السعودية برفع الحظر عن حجب المواقع الالكترونية و عدم التشديد في الرقابة على مستخدمي الشبكة.
4. نامل من الحكومة السعودية بتفعيل الرقابة على المؤسسات و المراكز الاقتصادية لتطبيق قانون العمال و الوافدين .
5. نامل من الحكومة السعودية بالسماح للمرأة بقيادة المركبات و تخفيف رقابة الشرطة الدينية عليهن .
6. نامل من الحكومة السعودية بالتشديد حول جرائم الاتجار بالبشر و الاطفال .

سوريا

الوضع العام

تعتبر سوريا من الدول سيئة السمعة في مجال احترام حقوق الانسان لدرجة ان اشكال و انتواع انتهاكات حقوق الانسان كثيرة و متنوعة و لا تحصر حصرا و تصنف سوريا دائما باعتبارها اكثر الدول في العالم تشديدا على الحرية الصحفية و شبكة الانترنت حيث تعتبر خامس دولة في العالم من تشدد على رقابة استعمال شبكة الانترنت.

و شهد الوضع السيئ لحقوق الإنسان في سوريا مزيداً من التراجع في عام 2006. فالحكومة تمارس تضييقاً شديداً على حرية التعبير والتنظيم والاجتماع. وما زال قانون الطوارئ المفروض منذ عام 1963 سارياً إلى الآن رغم الدعوات العلنية لإلغائه من جانب الإصلاحيين السوريين. وما زالت السلطات تضايق المدافعين عن حقوق الإنسان وتسجنهم، إضافة إلى منتقدي السياسات الحكومية المسالمين.

و يمثل العام 2006 بالنسبة الى سوريا انتكاسة سياسية كبيرة تمثلت بانشقاق نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام عن حزب البعث السوري و اعترافه بمسؤولية الرئيس السوري بشار الاسد و نظامه السياسي باغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري و بدعم سوريا العسكري المفرط لحزب الله في لبنان و دور المخابرات و اجهزة الامن السورية في حالات التعذيب و القتل و الاغتيالات و الاختفا في لبنان اثناء تواجدها في لبنان و الذي استمر لفترة ربع قرن.

و كان العام 2006 قاسيا بالنسبة الى نشطاء حقوق الانسان و المطالبين بالاصلاحات و لم يستثنى منهم احد من الاعتقال و التعذيب . لدرجة ان التقارير الدورية الواردة كانت تقيد بحالة اعتقال واحدة او اكثر شهريا .

ويعد صدور إعلان بيروت - دمشق في مايو/أيار 2006، والذي دعا إلى تحسين العلاقات بين سوريا ولبنان، اعتقلت قوات الأمن أكثر من 10 ناشطين من الموقعين عليه كان من بينهم الكاتب المعروف ميشيل كيلو والمحامي الناشط في مجال حقوق الإنسان أنور البني. وفي 15 أغسطس/آب 2006 أصدرت محكمة عسكرية حكما على حبيب صالح الذي

يشارك باستمرار في منتديات الإنترنت بالحبس ثلاث سنوات بسبب "نشر معلومات كاذبة مبالغ فيها". وكان حبيب صالح أمضى ثلاث سنوات في السجن بسبب مشاركته في نشاطات ربيع دمشق عام 2001. وما زال في السجون آلاف السجناء السياسيين الذين ينتمي معظمهم إلى حركة الإخوان المسلمين المحظورة أو إلى الحزب الشيوعي. ويواصل الأكراد السوريون (وهم أكبر الأقليات الإثنية في البلاد) احتجاجهم على معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية. وتعاني النساء تمييزاً قانونياً واجتماعياً، وقليلة هي الوسائل المتاحة أمامهن من أجل التصدي للإساءات الجنسية أو للعنف المنزلي.

سياسة التدخل في لبنان

كانت لاعتقافات و اقوال نائب الرئيس السوري الاسبق و المنشق عن حزب البعث في العام 2006 (عبد الحليم خدام دورا كبيرا في كشف الغموض عن كثير من القضايا الشائكة في الساحة اللبنانية و عن دور اجهزة المخابرات السورية في لبنان .

رغم ذلك فان تعاون الحكومة السورية مع لجنة التحقيق الدولية المكلفة بالتحقيق باعتقال الرئيس رفيق الحريري مرضيا امام المجتمع الدولي، و تعهدت الحكومة السورية بالتعاون مع هذه اللجنة .

و تنتهم اسرائيل و الولايات المتحدة الامريكية و الحكومة اللبنانية ممثلة بقوى 14 اذار الحكومة السورية بالاستمرار بالتدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية (السياسية و الامنية) رغم خروج القوات السورية من لبنان في العام 2006 كاملة ، و ذلك بواسطة الموةالون لها من القوى السياسية اللبنانية مثل حزب الله الذي تتهمه الحكومة اللبنانية بأنه يتلقى دعما عسكريا مستمرا من سوريا .

و تمارس سوريا تحالفا اقليميا لها داخل لبنان يتمثل في التحالف الايراني – السوري مع حزب الله داخل لبنان مما يعتبر انتهاكا لسيادة الدولة اللبنانية .

الاحتجاز والتعذيب والاختفاءات

في يناير/كانون الثاني 2006، أفرجت الحكومة عن خمسة من سجناء ربيع دمشق الباقين في السجن؛ وكان من بينهم عضوا مجلس الشعب السابقين مأمون الحمصي ورياض سيف، إضافة إلى فواز تلو ووليد البني وحبیب عيسى. لكن هؤلاء الخمسة ما زالوا يتعرضون للمضايقة. كما عادت السلطات فاحتجزت رياض سيف لفترةٍ وجيزة مرتين بعد الإفراج عنه. أما الناشط الحقوقي علي العبد الله، فقد احتجز من جديد مع اثنين من أبنائه في مارس/آذار 2006. وظلت السلطات تنكر معرفتها بمكان وجودهم لأكثر من شهر. ثم صدر حكمٌ بحق علي العبد الله وأحد أبنائه في أكتوبر/تشرين الأول 2006 بتهمة نشر أخبار كاذبة ومحاولة زعزعة الدولة. لكن السلطات أفرجت عنهما لأنهما أمضيا مدة الأشهر الستة التي قضت بها المحكمة.

و أصدرت محكمة أمن الدولة السورية أحكاما بالسجن على خمسة إسلاميين في العام 2006 تراوحت بين عام ونصف العام وثمانية أعوام بتهمة الانتماء إلى جمعية سرية. ووصف بيان صادر عن المرصد السوري لحقوق الإنسان هذه الأحكام بغير العادلة وبأنها صادرة عن محكمة غير دستورية تأسست في ظل قانون الطوارئ. وطالب البيان السلطات السورية بإطلاق سراح جميع معتقلي الرأي وتمكين اللاجئين السوريين من العودة دون شروط، وإنهاء قضية المنفيين وإطلاق سراح الحريات العامة في البلاد. وأرجأت المحكمة إلى 11 مارس/آذار 2007 محاكمة 26 إسلاميا يعرفون بـ"مجموعة قطنا"، وهو اسم مدينة تبعد حوالي أربعين كـ لم جنوب غرب العاصمة دمشق. وأوضح المحامي عمار قربي أن هؤلاء متهمون بـ"الانتماء إلى جمعية سرية تهدف إلى تغيير كيان الدولة الاقتصادي والاجتماعي". ودعا قربي -الذي وصف الأحكام بالفاسية- إلى "تقنين" العمل السياسي وإصدار قانون للأحزاب في سوريا

وتقدر اللجنة السورية لحقوق الإنسان، ومقرها لندن، أن السجون السورية مازالت تضم زهاء 4000 سجين سياسي. لكن السلطات ترفض الإفصاح عن أية معلوماتٍ حول أعداد أو أسماء الأشخاص المحتجزين لديها بتهم سياسية أو أمنية.

ولا يزال التعذيب يمثل مشكلة خطيرة في سوريا، خاصة أثناء الاستجواب. وخلص تقرير اللجنة الكندية الرسمية للتحقيق في قيام الولايات المتحدة عام 2002 بترحيل ماهر عرار السوري المولد إلى سوريا، والذي صدر في سبتمبر/أيلول 2002، إلى أن "المخابرات العسكرية السورية عذبت ماهر عرار أثناء استجوابه في الفترة التي أمضاها في الحجز الانفرادي في فرع فلسطين". وخلص التقرير أيضاً إلى أن شكوكاً كندية وأمريكية أحاطت بعرار بسبب معلوماتٍ حصلت عليها المخابرات العسكرية السورية من خلال تعذيب مواطنين كنديين من أصل عربي هما عبد الله المالكي وأحمد أبو المعاطي.

وفي عام 2006 تحدثت منظمات حقوق الإنسان السورية عن عددٍ من حالات التعذيب. وتتعلق إحدى هذه الحالات بمحمد شاهر حايسة الذي قيل أنه توفي في أحد مراكز التحقيق بدمشق نتيجة التعذيب الشديد.

وقد مر عام 2006 دون أي اعتراف حكومي بأن أجهزة الأمن تسببت "باختفاء" ما يقدر بحوالي 17000 شخص. وكان

معظم "المختفين" من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من الناشطين السوريين الذين احتجزوا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، إضافةً إلى مئات اللبنانيين والفلسطينيين الذين احتجزوا في سوريا أو اختطفوا في لبنان على يد القوات السورية أو الميليشيات اللبنانية والفلسطينية

حرية الصحافة و التعبير

تعتبر حرية التعبير في سوريا شبه بوجود رأي واحد فقط و هو رأي الحكومة و وسائل اعلامها و ما يقابله من اعتقال و تعذيب للنشطاء و اصحاب الاراء المنادية بالاصلاح السياسي العام و ما يقابل ذلك من تشديد الخناق على استخدام الانترنت و حجب العديد من المواقع الالكترونية .

وتقدمت السلطات باتهاماتٍ جديدة ضد الناشط كمال اللبواني الذي احتجز منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2005 بعد التقائه بمسؤولين أمريكيين وأوروبيين في الخارج. وهو متهمٌ الآن "بالاتصال مع دولةٍ أجنبيةٍ لتحريضها على مهاجمة سوريا"، وهذه تهمةٌ يمكن أن تؤدي إلى الحكم بالإعدام أو الحبس المؤبد.

وما زال أستاذ الاقتصاد المعروف وداعية الليبرالية السياسية د. عارف دليّة يمضي حكماً بالحبس لمدة 10 سنوات صدر بحقه في يوليو/تموز 2002 بسبب انتقاداته غير العنيفة لسياسات الحكومة. وقد شهدت صحته تدهوراً حاداً عام 2006، كما قالت بعض التقارير أنه تعرض إلى نوبةٍ قلبية.

وتستهدف الحكومة أيضاً طلاب الجامعات وغيرهم من الشباب الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير والتجمع. ففي أوائل عام 2006، اعتقلت مخابرات القوات الجوية ثمانية شباب حاولوا إنشاء حركةٍ شبابية. ثم أحالتهم السلطات جميعاً (وهم

حسام ملحم، وعلي نذير العلي، وطارق الغوراني، وأيهم صقر، وعلام فخوري، وماهر إبراهيم إسبر، وعمر العبد الله، ودياب سرية) إلى محكمة أمن الدولة العليا، لكنها، وحتى أواسط نوفمبر/تشرين الثاني 2006، لم تقصح عن التهم الموجهة إليهم.

و في العام 2006 صدر في دمشق العدد الأول من أول صحيفة يومية سياسية خاصة، بعد غياب يزيد على 43 عاما للصحف اليومية السياسية السورية.

والصحيفة التي تحمل اسم (الوطن) تهدف، كما يقول مالکها ورئيس تحريرها وضاح عبد ربه، لإعادة الثقة بين القارئ السوري وصحافته الوطنية "بعدما فقدت هذه الثقة على مدى العقود الماضية ولجأ السوريون خلالها إلى الصحف العربية الصادرة في الخارج".

وتضاف الوطن إلى يومية أخرى سبقتها قبل بضعة أشهر تحت اسم (بلدنا) المختصة بالقضايا المحلية الصرفة والأخبار الرسمية التي تبثها وكالة الأنباء الرسمية (سانا) فيما ظهر منذ صدور قانون المطبوعات عام 2001 أكثر من مائة مطبوعة معظمها شهرية وإعلانية غابت السياسة عنها جميعا باستثناء أسبوعية واحدة هي (أبيض أسود).

المنع من السفر

تمارس السلطات السورية سياسة المنع من السفر لمن تصفهم بانهم يعادون سياسة الاصلاح التي تنتهجها سوريا و البعض منهم يكون عرضة للاغتيال و الاختفاء و مازال ناشطو حقوق الإنسان في سوريا هدفاً للاعتقالات والمضايقات من جانب الحكومة. ومن بين من اعتقلوا عام 2006 ومازالوا رهن الاحتجاز المحامي السوري الناشط في مجال حقوق الإنسان أنور البني الذي اعتقل في 17 مايو/أيار بتهمة "الانتماء إلى جمعية سرية تهدف إلى الإطاحة بالرئيس بشار الأسد". أما فاتح جاموس الذي اعتقل في 1 مايو/أيار، فقد أطلق سراحه في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2006، لكنه مازال ينتظر المحاكمة بتهمة "نشر معلومات كاذبة".

ومازالت الحكومة تمنع ناشطي حقوق الإنسان من السفر خارج البلاد. وفي عام 2006 وسّعت قائمة الأشخاص الذين تحظر سفرهم. وقد نشرت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومقرها سوريا، قائمة تضم أكثر من

110 ناشطين ممنوعين من السفر؛ لكن العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير. ومن بين من منعت الحكومة سفرهم في عام 2006 رضوان زيادة مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، وسهير الأتاسي مديرة منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي الذي أغلقته السلطات السورية عام 2005، ووليد البني، وهو طبيب ساهم في إنشاء لجان إحياء المجتمع المدني.

وتمتتع الحكومة السورية باستمرار عن قبول طلبات تسجيل منظمات حقوق الإنسان. ففي أغسطس/آب 2006 مثلاً، رفضت وزيرة الشؤون الاجتماعية طلباً لتسجيل منظمة حقوق الإنسان في سوريا التي تعمل ضمن سوريا، وذلك من غير إيداء الأسباب.

حقوق الأكراد

يمثل الأكراد أكبر أقلية عرقية غير عربية في سوريا إذ يشكلون حوالي 10% من السكان البالغ عددهم 18.5 مليوناً. وما زال هؤلاء يخضعون لتمييز منهجي يتضمن الحرمان العشوائي من الجنسية لما يقارب 300,000 كردي سوري المولد.

وما زال التوتر شديداً بعد صدمات خطيرة جرت عام 2004 بين قوات الأمن ومنتظاهرين أكراد في القامشلي وأسفرت عن أكثر من 30 قتيلًا و 400 جريحاً. ورغم العفو الرئاسي العام الذي شمل من لهم علاقة بمواجهات مارس/آذار 2004، ما زال عشرات الأكراد يواجهون المحاكمة أمام محكمة الجنايات بالحسكة. وتفيد الأنباء أنهم متهمون بالتحريض على القلاقل وإتلاف الممتلكات العامة.

كما تقمع السلطات السورية مختلف أشكال التعبير عن الهوية الكردية. ففي 20 مارس/آذار 2006، اعتقلت قوات الأمن عشرات الأكراد لمشاركتهم في مسيرة بالمشاعل أقيمت احتفالاً برأس السنة الكردية (عيد النوروز)، واستخدمت الغازات

المسيلة للدموع والهرات لتفريق تلك المسيرة.

اللاجئين الفلسطينيين من العراق

يعيش في سوريا الآن قرابة 450,000 لاجئ عراقي. ومع أن سوريا رحبت باللاجئين العراقيين أول الأمر وسمحت لهم بالاستفادة من المدارس والمستشفيات العامة، فقد مالت مواقفها وسياساتها تجاههم إلى التشدد عام 2006 الذي شهد تطبيق أنظمة هجرة أكثر تقييداً. كما أصبحت الاستفادة من المستشفيات العامة أكثر محدودة. وهذا ما خلق صعوبات أمام العدد المتزايد من العراقيين الذين بدأ بعضهم يغادر سورية بحثاً عن اللجوء في أماكن أخرى.

كما مال الموقف السوري إزاء الفلسطينيين النازحين من العراق إلى التشدد. فمنذ مايو/أيار 2006، أغلقت سوريا حدودها أمام الفلسطينيين القادمين من العراق الذين يوجد مئات منهم الآن في مخيم مؤقت ضمن المنطقة العازلة على الحدود السورية العراقية.

مناشدة

1. نامل من الحكومة السورية بإلغاء قانون الطوارئ المفروض منذ العام 1963 بما يتناسب و اقرار حرية الراي و التعبير و الاجتماع.
2. نامل من الحكومة السورية إلغاء الرقابة على مستخدمي شبكة الانترنت و التوقف عن حجب المواقع الالكترونية
3. نامل من الحكومة السورية بالافصاح عن عدد و مكان المعتقلين السياسيين داخل السجون السورية
4. نامل من الحكومة السورية بضرورة الافراج عن نشطاء حقوق الانسان و الراي و المطالبين بالاصلاح السياسي . بسرعة كبيرة.
5. نامل من الحكومة السورية بإلغاء سياسة المنع من السفر لمعارض الراي .

6. نامل من الحكومة السورية بضرورة عدم التمدخل بشؤون دولة لبنان و احترام سيادتها و كيانها و تركيبته الاجتماعية و عدم العمل على اخلال التوازن الطائفي و السياسي القائم في لبنان.
7. نامل من الحكومة السورية بوقف الدعم العسكري لحزب الله في لبنان .
8. نامل من الحكومة السورية بايقاف ممارسات التعذيب و الاحتفاء ضد المعتقلين السياسيين و الاصلاحيين داخل السجون .
9. نامل من الحكومة السورية باشارك الجماعات الاسلامية (جماعة الاخوانى المسلمين المحظورة) في العملية السياسية و الاصلاحية .
10. نامل من الحكومة السورية بضرورة احترام حقوق الاقلية الكردية و عدم التمييز العنصري ضدهم .
11. نامل من الحكومة السورية باستقبال اللاجئين الفلسطينيين الموجودين بين الحدود السورية – العراقية .

العراق

الوضع العام

من الصعوبة تحديد العنوان الرئيسي الذي سيبدأ تقريرنا به حول وضع حقوق الانسان في العراق كون اغلب الاحداث التي شهدتها العراق خلال العام 2006 كانت ماساوية من جهة و مؤثرة من ناحية اخرى و على مدار العام فاستمرار العنف الطائفي منذ بداية العام و الكشف عن فضيحة معتقل ابو غريب و التعذيب الممارس فيه من قبل القوات الامريكية بحق الاسرى العراقيين و تكشف حقائق عن تورط وزارة الداخلية العراقية باحداث العنف بواسطة قوات الامن و الجيش العراقيين و انتهاء باعدام الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين .

و من المفارقة في الامر ان العراق هو من الدول القلائل في المنطقة الى جانب اليمن الذي يملك وزارة متخصصة لحقوق الانسان و هو بنفس الوقت من اكثر دول العالم تجري فيه انتهاكات لحقوق الانسان ؟

و بالنظر الى كل هذه الاحداث نرى ان الضحية الاولى و المتضرر الاول هو المواطن العراقي و بلغ عدد ضحايا العنف و الصراع الداخلي في العراق في العام 2006 اكثر من 24 الف قتيل حسب احصائيات مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في بغداد , و يقول تقرير لوزارة الصحة العراقية ان عدد الضحايا يقدر ب 150 ألف ضحية، منذ دخول قوات

الاحتلال العراق وليومنا هذا و لفترة لا تتجاوز 43 شهر ، أي بمعدل شهري 3489 ضحية، علما أن جرائم القتل والاختطاف والتفجيرات والاشتبكات التي تقوم بها مليشيات الإرهاب لم يجر الإعلان فيها عن عدد الضحايا الحقيقي.

و في رقم اخر لعدد الضحايا رجح باحثون في الولايات المتحدة صحة التقديرات المتعلقة بعدد القتلى العراقيين والتي أشارت إحداهم مؤخرا إلى مقتل نحو 655 ألف عراقي منذ الغزو الأميركي في مارس/آذار 2003.

واستخدمت الدراسة التي نشرتها مؤخرا دورية لانست الطبية، طريقة تعرف باسم العينة العنقودية التي يتم بواسطتها تجميع المعلومات من خلال إجراء مقابلات مع عائلات يتم اختيارها عشوائيا

من جانبها شككت السلطات العراقية بما ورد في تلك الدراسة وقدرت قاعدة بيانات لمركز إحصاء عراقي أن ما بين 43850 و 48693 مدنيا قتلوا منذ الغزو. و لغاية النصف الاول من العام 2006.

ايا كان الرقم فانه انعكاس للوضع المأساوي الذي عاشه العراق و عاشته اوضاع حقوق الانسان عموما في هذا البلد الذي شهد انفلاتا امنيا و تحولا دراماتيكيًا في التعاطي مع العمل الديمقراطي و هذا مما اوقعه في بحر من الدم .

و في العام 2006، صنّف العراق الذي تفشت فيه أعمال العنف بعد الغزو الأميركي له عام 2003 ضمن قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم حسب معطيات مسح جديد أجرته منظمة الشفافية الدولية.

و أعلنت الأمم المتحدة عن احصائية حول اعداد القتلى للعام 2006 أن أكثر من 34 ألف مدني عراقي قتلوا في أعمال عنف خلال العام الماضي على الرغم من أن عدد القتلى تراجع قليلا في آخر شهرين من العام بالمقارنة بشهري سبتمبر/أيلول و أكتوبر/تشرين الأول.

وقال رئيس مكتب حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في العراق جيباني ماغازيني في مؤتمر صحفي إن 34 ألفا و 452 مدنيا عراقيا قتلوا، وأصيب أكثر من 36 ألفا آخرين خلال عام 2006.

واتهم ماغازيني الحكومة بعدم توفير الأمن وألقى باللوم في بعض من أعمال العنف على الميليشيات التي تتواطأ مع أو تعمل داخل صفوف الشرطة والجيش.

وتعد هذه الأرقام أكبر بكثير من أي إحصاءات أصدرها مسؤولون حكوميون عراقيون ووصفت الحكومة ذاتها آخر تقرير للأمم المتحدة -الذي يصدر كل شهرين- بأنه ينطوي على مبالغة كبيرة.

وبيعني ذلك أن المعدل يصل إلى 105 قتلى في شتى أنحاء العراق يوميا مقارنة مع 120 فردا في اليوم الواحد في سبتمبر و أكتوبر عندما قتل سبعة آلاف و 54 مدنيا.

وأوضح ماغازيني أن معظم القتلى في بغداد خلال شهري نوفمبر وديسمبر ومجموعهم أربعة آلاف و 731 قتيلا لقوا حتفهم بأعيرة نارية، وهو ما يشير إلى أنهم سقطوا ضحايا فرق الإعدام وليس لانفجار سيارات ملغومة تشهدها أيضا العاصمة العراقية.

وقال مسؤول في مشرحة في خرق للحظر الحكومي على تقديم أي إحصاءات أن المشرحة استقبلت نحو 16 ألف جثة العام الماضي وبين 80 و 85% منها سقطت ضحية أعمال عنف. واتهم ماغازيني الميليشيات بجرائم القتل العنيفة، وقال "إن الميليشيات تعمل بالتواطؤ مع أو أنها تسللت داخل قوات الأمن الحكومية". ودعا إلى تنفيذ حكم القانون بشكل يعزز حماية فعالة لسكان العراق.

وكانت صحيفة واشنطن بوست الأميركية نقلت عن مسؤول بوزارة الصحة قوله الأسبوع الماضي أن أكثر من 23 ألف مدني وشرطي قتلوا خلال عام 2006. وبحذف قتلى الشرطة من هذا الرقم وإضافة ضحايا جرائم القتل العنيفة التي سجلتها مشرحة بغداد يؤدي ذلك إلى رقم مشابه للرقم الذي قدمته الأمم المتحدة

مصالحة عراقية – عراقية

و أعلن النائب عباس البياتي من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (أكبر تشكيل سياسي في الائتلاف الشيعي الحاكم بزعامة عبد العزيز الحكيم) أن بعثيين سابقين سيشاركون في مؤتمر المصالحة العراقية الذي عقد في بغداد في شهر سبتمبر ، وقال البياتي إن حزب البعث يظل محظورا بموجب البند السابع من الدستور، و"لكن البعثيين كأفراد سيكون لهم حضور في المؤتمر". وذكر أن المؤتمر سيستمع إلى وجهة نظر ومواقف البعثيين السابقين، مشيرا إلى أن هناك نية

لتوسيع دائرة المصالحة لتشمل ضباطا من الجيش العراقي السابق. ولكنه قال إن المؤتمر سيحصر دائرة المشمولين باجتثاث البعث بحدود ألفي شخص "أما باقي البعثيين السابقين فإن هناك توجهها حكوميا للتعامل معهم إما بشمولهم بالتقاعد أو إرجاعهم إلى وظائفهم ما لم يكونوا متهمين في جرائم حق عام".

و لم تشارك هيئة علماء المسلمين، أبرز الهيئات الدينية للعرب السنة في المؤتمر الذي دعت له حكومة نوري المالكي في يونيو/حزيران الماضي.

وعقد المؤتمر في "المنطقة الخضراء" المحصنة في العاصمة العراقية التي تقع فيها السفارة الأميركية كما يوجد بها مقر البرلمان العراقي ومكاتب كبار المسؤولين

و رعت منظمة المؤتمر الإسلامي التي تتخذ من جدة مقرا في المملكة العربية السعودية، لقاء بين شخصيات عراقية سنية -شيعية خلال شهر أكتوبر , بغية التوصل الى اتفاق سلام و استقرار داخل العراق كان خطوة مهمة جدا نحو الاستماع الى آراء الأطراف و التعرف على نقاط الاختلاف و اسباب العنف الطائفي و الاتفاق على بيان دعوة الى التهدئة و التصالح بين جميع طوائف المجتمع العراقي .

إعدام الرئيس العراقي صدام حسين

أعدم الرئيس العراقي السابق صدام حسين شنقا في ديسمبر 2006 في مقر المخابرات العسكرية ببغداد وسط حشد من المسؤولين والقضاة الذين أقرؤا برباطة جأشه كاشفين عن كلماته الأخيرة قبيل سقوطه في الحفرة. وقال سامي العسكري مستشار رئيس الوزراء نوري المالكي إن صدام اقتيد إلى المشنقة عند الفجر في مقر دائرة الاستخبارات العسكرية بالكاظمية شمال بغداد.

وأكد مستشار الأمن القومي موفق الربيعي الذي حضر عملية الإعدام أن "العملية كانت عراقية مائة في المائة ولم يكن أي أميركي موجودا". و أكدت مصادر رسمية عراقية أن حكم الإعدام نفذ في الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين قبل الساعة السادسة صباح اليوم بتوقيت مكة المكرمة، وأن عملية الإعدام جرى تصويرها.

وصدر بيان في بغداد يؤكد تنفيذ الإعدام بحق صدام وأخيه غير الشقيق برزان التكريتي و عواد البندر, وكان العضو في محكمة التمييز العراقية منير حداد قد أعلن أن كافة الإجراءات قد اكتملت من أجل تنفيذ حكم الإعدام بحق صدام حسين في قضية الدجيل ولم تتبق إلا عملية التنفيذ. وفي تصريحات للجزيرة أشار حداد إلى أن صدام حسين في طور الاستلام من قبل الحكومة العراقية، وفق تعبيره.

و كانت قد دعت مجموعة خبراء بحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة، الحكومة العراقية، إلى عدم تنفيذ حكم الإعدام الصادر على الرئيس المخلوع صدام حسين قائلة إن محاكمته شابتها أخطاء. وقالت مجموعة العمل الخاصة بالاحتجاز

التعسفي التابعة للمنظمة الدولية، في بيان، إن المحاكمة افتقرت للاستقلالية والحياد ولم توفر لصدام حسين الوقت الكافي والسبل لإعداد دفاعه. وجاء في البيان أن مجموعة العمل تدعو أيضا الحكومة العراقية "لعدم تنفيذ حكم الإعدام شنقا الصادر في عملية لم تستوف فيها المعايير الأساسية المطبقة في المحاكمة العادلة".

المليشيات المسلحة

تعد احد أسباب قوة المليشيات الإرهابية واستمرار الانتهاكات التي تقوم بها قوات الاحتلال المتعددة الجنسيات ونشاط القوى التكفيرية في العراق، هو ضعف تطبيق القوانين العراقية والمرتبط أصلا بغياب سيادة الدولة العراقية التي لم تتحقق بشكل كامل، وهذا الأمر اعترف به رئيس الوزراء العراقي بشكل جلي في لقاء له مع رويترز بتاريخ 2006-10-27 قائلا "بصفتي رئيسا للوزراء أنا القائد الأعلى للقوات المسلحة، لكنني لا أستطيع تحريك كتبية واحدة بدون موافقة التحالف بسبب تفويض الأمم المتحدة". وبقدر ما يتعلق التصريح هذا بالقضية الأمنية يتعلق بسلطة القانون وسلطة الدولة وبالتالي

فان ذلك يعكس حالة وضع حقوق العراقيين بشكل عام مما يعد انتقاصا لما نص عليه الدستور بان العراق دولة مستقلة ذات سيادة كاملة

أن عدم التطبيق لما نص عليه الدستور في العديد من المواد وتجاهلها من قبل السلطات العراقية يعد خرقا كبيرا وتعكس نتائج ذلك على المواطن العراقي الذي يدفع حياته ثمنا لهذا التجاهل

ويمكن الوقوف أمام بعض تلك المواد التي نص عليها الباب الثاني في المادة 37 في الفقرة الأولى "أ حرية الإنسان وكرامته مصونة" والمادة الثانية من ذات الباب ونصها " تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني.. الخ" غير إن الواقع الفعلي وما يشهده من جرائم وقتل يومي واستهداف لمختلف الفئات والديانات يثبت عجز السلطات

العراقية في تطبيق ما أزمها فيه الدستور العراقي.
كما نصت المادة التاسعة من الباب الأول في فقرتها الأولى "ب" يحظر تكوين مليشيات خارج إطار القوات المسلحة " والمادة 7 أولاً" يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد .. الخ

غير أن ما يجري يومياً عكس كل هذه النصوص، وكان ما يتم تطبيقه من قبل السلطات العراقية هو قانون آخر غير معلن، يعتبر إن الميليشيات التي تعمل بغطاء سياسي من أحزاب وقوى ممثلة بالعملية البرلمانية "التي يجب أن تكون عملية سلمية ومبنية على الحوار واحترام الرأي" بأن تلك الميليشيات هي جزء من القوات المسلحة أو أنها لا تمثل مليشيات!!! رغم أنها تمارس بشكل لا يقبل النحوض أو الإنكار، الإرهاب و القتل والعنصرية والتجهير الطائفي والتحرير عليه، كما أنها تعمل وبشكل محموم على مصادر حقوق المواطن العراقي ولديها برامج وفعاليات تمارسها، دون أي حساب، تصب في الإكراه الديني ومصادرة حق الآخر. أن عدم المحاسبة على كل تلك الانتهاكات يعطي انطباعاً بعدم جدية وقدرة تلك السلطات بحماية الحريات والحقوق الشخصية.

لقد استمر عمل الميليشيات الإرهابية على تقسيم مناطق العراق وفقاً للانتماء الطائفي. والملفت للنظر أن قوى تشارك في العملية السياسية ترفع تلك الميليشيات، وكانت نتيجة هذا الإرهاب تهجير ما يقارب 53.788 ألف عائلة عراقية حسب

بيانات وزارة الهجرة والمهجرين أي 418392 مواظن وتمارس حمايات بعض النواب في البرلمان هذه العملية أيضاً عبر تهديد السكان وإجبارهم على الرحيل من سكنهم كما يحصل في حي العدل مثلاً. كما نزح ما يقارب 1,3 مليون عراقي للدول المجاورة ومنها سوريا والأردن وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن هنالك ما يقارب 3000 مواظن يترك العراق يومياً خلال الشهر المنصرمة الأخيرة

ويزداد عدد الضحايا الأبرياء يومياً بسبب ابتداء تلك الميليشيات الإرهابية أسلوباً جديداً إلا وهو القصف العشوائي بأسلحة الهاون إضافة لما سبقه من أساليب تفخيخ للسيارات وأحزمة ناسفة وزرع عبوات ناسفة على جوانب الطرق أو في الأسواق أو تجمع العمال والتي كان آخرها التفجيرات في مدينة الثورة في تشرين ثاني والتي خلفت أكثر من 200 ضحية . و 250 جريح

حرية التعبير و الصحافة

وتعرض الصحافة والصحفيون لحمات قمع وإغلاق وخطف و اغتياالات متعددة الأطراف وتجاوز عدد الصحفيين والإعلاميين اللذين تم الإعلان عن اغتيالهم حتى اليوم 156 صحفياً كان آخرهم قصي عباس ورعد جعفر حمودي

وفاضلة عبد الكريم ولمى عبداً لله الكرخي وفاديه محمد الطائي ومحمد البان وجميعهم اغتيلوا خلال شهر تشرين الثاني من هذا العام. حيث شهد شهري تشرين أول والثاني اغتيال 18 صحفياً وإعلامياً، وتترافق هذه الاغتيالات مع اعتقالات ومحاكمات لعدد آخر من الصحفيين في عموم العراق بسبب مقالات نشرت حول الفساد أو تنتقد أساليب عمل بعض المسؤولين ويضاف لهذا ما تردد عن إن البرلمان العراقي بصدد سن تشريع يمنع فيه وسائل الإعلام من دخول البرلمان. إن ما يجري اليوم من تصفية وتضييق ضد الصحافة والصحفيين والإعلام بشكل عام يعتبر اخطر تهديد لحرية التعبير. عن الرأي المنتهكة أصلاً من قبل السلطة والاحتلال وعصابات الميليشيات الإرهابية ورؤسائها لقد واجهت أجهزة الشرطة المتظاهرين في مناطق عدة ومناسبات عديدة بالسلاح وسقط ضحايا وجرحى وحصل هذا في

الديوانية والسماوة والعمارة وجم جمال ومناطق أخرى كما جرت انتهاكات عديدة واعتداءات على الجامعات العراقية منها جامعة الكوفة في حزيران و عدة مرات في جامعة الانبار بالإضافة إلى المضايقات اليومية التي يتعرض لها الطلبة وخصوصاً الطالبات والمتمثلة في نظرة القوى المتطرفة للمرأة

و ذكرت منظمة مراسلون بلا حدود التي تتخذ من باريس مقراً لها أن 48 صحفياً وإعلامياً قتلوا في العراق منذ يناير/ كانون الثاني الماضي. وأوضحت المنظمة في بيان صدر بباريس أمس الثلاثاء أن الصحافة في العراق عانت من ارتفاع عدد الضحايا هذا العام أكثر من أي عام آخر. وقال البيان إن الصحفيين في العراق يتعرضون للهجوم أكثر من الدبلوماسيين العراقيين. فبينما تشدد الحماية الأمنية حول أماكن عمل الدبلوماسيين في المنطقة الخضراء، يعمل الصحفيون في الشوارع دون أي حماية. ولعل أعلى نسبة ضحايا بين الإعلاميين في العراق هذا العام سجلت في الهجوم

المسلح على قناة الشعبوية التي لم تبدأ بثها الفعلي حتى الآن. وقد أسفر الهجوم على مقر المحطة في حي زيوية ببغداد عن مقتل 11 شخصاً.

ومن بين ضحايا العنف في العراق عام 2006 الصحفية أطوار بهجت مراسلة قناة العربية في بغداد التي كانت تعمل مراسلة لقناة الجزيرة قبل انتقالها للعربية. وقد اغتيلت أطوار على يد مسلحين إبان تغطيتها لأحداث تفجير قبة مرقد الإمام علي الهادي في مدينة سامراء في فبراير / شباط الماضي

و أغلقت السلطات العراقية خلال العام 2006 , قناتي "الزوراء" و"صلاح الدين" الفضائيتين بتهمة "التحريض على العنف والقتل"، عقب تغطيتهما لجلسة الحكم بالإعدام على الرئيس السابق صدام حسين. وحذر المتحدث باسم وزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف من استعمال القنوات للتحريض على العنف والقتل، مؤكدا أنه "ستتم ملاحقة المخالفين قضائياً"، بدون مزيد من التوضيح. ورفض خلف أن تكون للقرار علاقة بقرار الحكم على صدام قاتلاً إن "الموضوع ليس له علاقة بالسياسة، من حقهم أن يتكلموا في السياسة ما يشاؤون، إلا أنهم يقومون باستضافة شخصيات بعيدة عن السياسة لتتحدث عن المجاهدين والمقاومة وتدعو إلى القيام بكذا وكذا". واصفا ذلك بأنه دعوة صريحة إلى العنف. وأشار إلى أن إغلاق القنوات جاء بعد أوامر أصدرها وزير الداخلية جواد البولاني "بتفعيل قانون الإرهاب واتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل القنوات ووسائل الإعلام التي تحرض وتدعو إلى العنف".

وفي أغسطس/ آب الماضي منع رئيس الوزراء نوري المالكي عرض صور دامية لأعمال العنف في العراق على شاشات التلفزيون، وحذرت وزارة الداخلية من ملاحقة من يخالفون ذلك أمام القضاء. ويدير تلفزيون "الزوراء" الذي يبث من بغداد النائب السني السابق مشعان الجبوري الذي أقيمت بسبب اتهامات بالفساد. وغالبا ما تبث القناة تقارير عن "مقاومة"

الاحتلال الأمريكي للعراق. وتبث محطة "صلاح الدين" من تكريت مسقط رأس صدام حسين، ويملكها رجلا أعمال وغالبا ما يتحدث مراسلوها عن "تحرير العراق من المحتل".

وهذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها الحكومة العراقية بإغلاق قنوات تلفزيونية بسبب تغطيتها الإخبارية، إذ أغلقت قبل أكثر من عامين مكتب قناة الجزيرة في بغداد. كما قامت مطلع سبتمبر/ أيلول الماضي بإغلاق مكتب قناة العربية في بغداد لمدة شهر واحد بعد اتهامها "بالتحريض على الطائفية والعنف".

الاعتقال و التعذيب

أعلنت وزارة حقوق الإنسان مؤخرا على أن عدد السجناء انخفض إلى ما يقارب 35 ألف و 542 سجين خلال العام 2006 , إلا أن هذا الرقم لا يتناسب إطلاقا مع عدد من يجري اعتقالهم يوميا ومن أطلق سراحهم. ولا زال الكثير من المعتقلين الذين لم توجه لهم أي أدانة أو تهمة جنائية في السجون دون أي محاكمة، وعلى الرغم من قيام القوات الأميركية بإطلاق سراح البعض إلا إن أحد المعتقلين روى لجمعيتنا إن إطلاق سراحه جرى مفايضته بتوقيعه على تعهد خطي بعدم القيام بمطالبة القوات الأميركية بتعويض أو تقديم شكوى ضد هذه القوات وتعاني الكثير من السجون من عملية خلط للسجناء سوى من ناحية الجرم أو الأعمار حيث يخلط الأحداث مع الكبار ومن اعتقلوا على أساس قيامهم بأعمال إرهابية مع من لا يحمل أجازة سوق أو هوية، ناهيك عن الظروف الغير صحية وانتشار الأمراض والتعذيب.

و أكد تقرير للأمم المتحدة أن التعذيب مستشر في كل المعتقلات بالعراق سواء تلك التي تديرها القوات الأميركية أو .. الحكومة ووزارة الداخلية العراقية خلال العام 2006

التقرير أصدره مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة الأممية في العراق وتحدث عن بعد طائفي في عمليات التعذيب والقتل وأضاف التقرير أنه تظهر على أجساد المعتقلين آثار الضرب بالأسلاك الكهربائية وإصابات شتى في أنحاء متفرقة من الجسد وكسر عظام الأرجل والأيدي وحروق ناجمة عن الصعق بالكهرباء وإطفاء السجانر

وأوضح أن هذه العمليات ترتبط عادة بالاستجواب داخل المعتقلات، كما أشارت الأمم المتحدة إلى أن بعض الجثث التي ترد لمشرحة بغداد وتلك التي يعثر عليها في مناطق منقرقة تحمل آثارا تدل على أن الضحايا تعرضوا "لتعذيب وحشي" قبل قتلهم وقال التقرير إن ما وصفه بالمليشيات تلجأ أحيانا لاستخدام الأحماض والأدوات الكهربائية مثل المثقاب والمسامير لإجبار المختطفين على الاعتراف بالطائفة التي ينتمون إليها كما حذر مكتب حقوق الإنسان من أن استمرار الأوضاع على حالها في العراق سيجر البلاد إلى مزيد من الأعمال الانتقامية التي باتت تكتسب بشكل أكبر بعدا طائفيا. ودعت المنظمة الدولية الحكومة العراقية إلى دعوة المحقق الأممي لقضايا التعذيب مانفريد نوك إلى تقصي الحقائق بشأن تلك المزاعم. وأضاف التقرير أن فشل الحكومة في "قمع تلك الانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان" يمثل تحديا لنسيج البلاد ذاته حيث تدفع تلك الممارسات الضحايا إلى أن يقتصوا لأنفسهم، وهو ما يؤجج أعمال العنف

و ينتشر الفساد بصفوف الشرطة العراقية، كما أن ضباطها متورطون بحالات خطف وقتل و اغتصاب سجينات. أوردت هذا صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأميركية نقلا عن وثائق سرية للداخلية العراقية تستند إلى أكثر من 400 تحقيق بحالات فساد داخل الشرطة، وأن مسؤولين حاليين وسابقين بالشرطة صادقوا عليها. وتشير الوثائق إلى مشاركة عناصر

من الشرطة بمليات نفذها مسلحون، وتحرير سجناء يشته بثورطهم في عمليات إرهابية مقابل رشى، وبيع جوازات سفر مسروقة أو مزورة إضافة الى ممارسة العنف بحق سجناء قضى بعضهم من شدة الضرب. ويؤكد أحد هذه التحقيقات أن مدير سجن بغداد أقدم في أغسطس/ آب 2005 على اغتصاب سجين، فيما قام ضابطان بتعذيب سجينين آخرين واغتصابهما.

وكشف التحقيق عن وقائع تعرض فيها المعتقلون للضرب حتى الموت، فضلا عن ممارسة ضباط الشرطة لانتهاكات جنسية وجسدية بحق السجناء. كما أظهر وجود صلات بين أعضاء بقوات الأمن العراقي والمليشيات، وأشار إلى تورط الشرطة بعمليات الاختطاف. وخلص التقرير إلى أن الفساد المتأصل داخل قوات الشرطة العراقية ألحق ضررا بثقة العامة بأجهزة الأمن

و كشف محقق هرب من الجيش الأميركي بعد مهمة في العراق أنه شاهد العديد من الانتهاكات التي ارتكبها جنود المارينز في هذا البلد، وقال إنه سيسلم نفسه لوحدته العسكرية. وأكد الرقيب ريكي كلاوزنغ أن التحقيقات فيما إن كان جنود المارينز قتلوا 24 عراقيا في بلدة حديثة غرب بغداد وروايات عن اغتصاب وقتل فتاة عراقية في المحمودية جنوب بغداد مجرد أمثلة على إساءة استخدام السلطة من جانب الجيش الأميركي، وقال إنه شاهد بأمر عينه جنديا أميركيا يقتل بالرصاص مدنيا عراقيا وشاهد عراقيين آخرين يعتقلون لمدة أسابيع بدون أي دليل.

وأضاف كلاوزنغ في مؤتمر صحفي حضره أعضاء من رابطة المحاربين القدماء المناهضين للحرب في العراق أن الحوادث التي شاهدها تمثل صورة أكبر للدمار الذي يسببه الاحتلال لهذا البلد. وأشار إلى أن الأحداث التي شاهدها دفعته إلى الهرب عندما عاد من العراق، وهو يعتزم تسليم نفسه في قاعدة فورت لويس العسكرية بولاية واشنطن. وامتنعت متحدثة باسم القاعدة العسكرية عن التعقيب على تفاصيل القضية، لكنها قالت إن كلاوزنغ سيعود إلى وحدته إذا سلم نفسه ويبدأ تحقيق معه.

تجدر الإشارة إلى أن كلاوزنغ انضم إلى الجيش في يوليو/تموز عام 2002 وتلقى تدريبا كمحقق قبل الذهاب إلى العراق مع الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوا في ديسمبر/كانون الأول عام 2004 وعاد من العراق في أبريل/نيسان 2005

وتشير المعلومات والتسريبات للوثائق السرية إلى تورط قيادات عسكرية كبرى بالجيش الأميركي في إصدار أوامر التعذيب لانتزاع المعلومات من السجناء خلال التحقيقات. وكشف "الاتحاد الأميركي للحريات المدنية" عن وثيقة لاستخبارات وزارة الدفاع الأميركية أشارت إلى قيام القائد السابق للقوات الأميركية في العراق الجنرال ريكاردو سانشيز بإصدار أوامر من هذا النوع. تضمنت الوثيقة إفادة لضابط أميركي بتاريخ 19 مايو/أيار 2004 بعد أسابيع من نشر أول صور لفضيحة التعذيب. وأقر الضابط الذي لم يكشف عن اسمه بأن سانشيز شجع المحققين على "الذهاب إلى أقصى مدى" للحصول على معلومات من المعتقلين. وقالت الوثيقة إن مقر القيادة كان يريد من المحققين كسر إرادة المعتقلين. وأظهرت مذكرة كتبها سانشيز سبق أن نشرت وتحمل تاريخ 14 سبتمبر/أيلول عام 2003 أنه فوض المحققين باستخدام أساليب استجواب أكثر صرامة من المعتاد في الجيش تشمل استخدام كلاب الحراسة.

وسمحت المذكرة أيضا بوضع السجناء في أوضاع مؤلمة جسديا لإجبارهم على الإدلاء بمعلومات. وقال محامي الاتحاد المدني للحريات جميل جعفر إن الوثائق التي نشرت بموجب قانون حرية المعلومات، توضح تماما أن كبار المسؤولين العسكريين والقادة المدنيين تجب محاسبتهم على ما جرى.

وكانت القيادة الأميركية برأت سانشيز من ارتكاب انتهاكات في أبو غريب، وهو الآن يتولى قيادة الفيلق الخامس للجيش الأميركي في ألمانيا. يأتي ذلك عقب توجيه اتهامات رسمية إلى الرئيس السابق لمركز التحقيقات بسجن أبو غريب المقدم ستيفن غوردن بإساءة معاملة المعتقلين مما جعله أكبر رتبة عسكرية تحاكم على خلفية الفضيحة. وخلال العامين الماضيين عقدت محاكمات عسكرية وصدرت أحكام بالسجن والعزل على جنود برتب متدنية، دفعوا خلال جلسات محاكماتهم بأنهم كانوا ينفذون أوامر قادتهم

و أصدرت الحكومة العراقية خلال العام 2006 أمرا بالقبض على الأمين العام لهيئة علماء المسلمين الشيخ حارث الضاري، في خطوة قد توجع الطائفي بالبلاد. وقال وزير الداخلية جواد البولاني في تصريحات بثها التلفزيون الرسمي إن وزارته أصدرت المذكرة بحق الضاري بتهمة التحريض على العنف الطائفي، دون إعطاء مزيد من التفاصيل. وأضاف البولاني أن "سياسة الحكومة هي تعقب كل من يحاول بث الفرقة والشقاق بين الشعب"، مؤكدا أن حكومته "تريد أن تثبت أيضا للجميع أنها تمضي قدما خطوات رئيسية لتحقيق الأمن وتطبيق برنامجها السياسي".

وجاء إصدار الأمر باعتقال الضاري بعد قيامه بجولة في سوريا والأردن ومصر ودول خليجية. وانتقد الضاري في وقت سابق سيطرة رئيس الوزراء نوري المالكي على الحكومة واستمرار ما أسماه الاحتلال الأميركي للعراق.

وكان الرئيس العراقي جلال طالباني قد اتهم الضاري الأربعة بإثارة الفتن الطائفية والقومية معربا عن "الأسف الشديد لوجود بعض البلدان التي تعمل على مساعدته".

مجازر

تقوم شعوب العالم بإشعال الشموع وإطلاق الألعاب النارية احتفالاً وابتهاجا بهذه المناسبة يطفئ الشعب العراقي شمعه الرابعة وهو يزرع تحت واطاة الاحتلال . فالعراق يسير في ظلام تلو الظلام والعائلة العراقية تودع في كل يوم احد ابناها وافرادهما ما بين شهيد وقَتيل ومغدور وهذا بدوره اعلان صارخ على الرقاهية والرخاء التي حققها المحتل وحكوماته لهذا البلد التي وعدوا بها شعبه

تعد مجزرة حي الجهاد واحدة من العديد من المجازر التي نفذتها حكومة الميليشيات بشكل حصري وخاص. و كذلك حادثة اغتصاب عذراء المحمودية (عبير) وقتل بقية عائلتها وذلك لاختفاء الجريمة .

فقد هاجمت قوة ضارية وكبيرة منزل الفتاة (عبير) الكائن في قضاء المحمودية وذلك بحثاً عن الاسلحة أو مثلما يدعون دائماً ويزعمون عن مسلحين وحينما لم يجدوا في المنزل الا الاب والام وعبير وأخيها الصغير اعتدوا على هذه الفتاة وعذبوها وقتلوا اهلها امام عينها ثم حرقوا المنزل بالكامل بمن فيه وحكومة الاحتلال كالعادة تصفق بيدها لما يحدث ويجري لهذا المكون المبتلى.

ومن الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال العام 2005 و القت بظلالها على العام 2006 وطرحت على الساحة ،مجزرة حديثة التي راح ضحيتها العشرات من المواطنين الأبرياء من نساء واطفال وشيوخ وشباب لا ذنب لهم سوى انهم سكنوا في هذه المناطق وانتموا لهذا المكون وايضا اراد المحتل ان يخفي جريمته ويغطيها .

ومن الجرائم التي ارتكبت ايضا في سنة 2006 ما حدث في شهر تشرين الثاني قامت الطائرات الامريكية بقصف عدة منازل في منطقة الاسحافي شمال العاصمة العشرات وايضا ذهب ضحية هذا الاعتداء السافر والوحشية الواضحة العشرات من الاطفال والنساء والشيوخ وسبب هذه المجزرة هو ان قوات الاحتلال زعمت وكالعادة بوجود مقاومين في

هذا المنزل او ذاك وعندما تحصل الكارثة يظهر المتحدث باسم هذه القوات ويعلن ان الهدف كان خطأ بسبب المعلومات غير الدقيقة ،فاين هي تقنياتكم وتقدمكم التكنولوجي؟

و في منطقة الحرية الثالثة بتاريخ 2006/12/10،حصل هجوم من قبل الميليشيات على منطقة الحرية الثالثة محلة 430 والمساجد المجاورة لها والتي هي جامع المهيمن وجامع نداء الله وجامع القعقاع والهجوم حصل من عدة محاور لان الحرية الثالثة محاصرة من وايضا ثلاثة جهات من جهة الحرية الثانية ومن جهة الدولي ومن جهة منطقة ربيع (مخازن الشاي والمستلزمات الطبية) بحيث ان اهل المنطقة لا يستطيعون الخروج من المنطقة لان الذي يذهب الى خارج المنطقة يقتل ويستهدف من قبل الميليشيات عن طريق العيون التي زرعوها في الحرية الثالثة .

حقوق المرأة

وتدفع المرأة العراقية الثمن مضاعفا بسبب ما يجري في العراق اليوم فطوق الاضطهاد يلتف على عنقها من المنزل ويمتد إلى الشارع والمدرسة ومكان العمل، بسبب الظروف الاجتماعية والعادات المتخلفة من جانب وتسلط القوى المتطرفة والإرهابية باسم الدين من جانب آخر والتي أخذت فتاويها تكثر خلال الفترة الأخيرة في تجريم النساء اللواتي لم يلبسن الحجاب والعباءة والتي كان آخرها فتوى أصدرتها إحدى الميليشيات الإرهابية الممثلة في الحكومة والبرلمان بمنع المتقدمات اللواتي لم يلبسن ذلك الزي من الدخول إلى معهد المعلمات أو التسجيل فيه، وهذا الأمر يمارس بصمت أيضا في دوائر الدولة دون أي رادع وتشمل تلك القرارات النساء من الديانات الأخرى أيضا

الحقوق الدينية

كما يعاني أبناء الديانات الأخرى مثل الديانة المسيحية والصابئة المندائية واليزيديين من عمليات قمع وقتل وتهجير وخطف منظمة على يد الميليشيات الإرهابية، تلك الميليشيات التي حملت مسيحيي العراق تداعيات ما صرح به بابا الفاتيكان حول الإسلام وعليه لم يتوانوا عن القيام بحرق بعض الكنائس وخطف وقتل بعض ممثلي تلك الديانة ورموزهم . الوطنية وأخرها رئيس تجمع السريان - أيشوع مجيد هدايا - سيادة القانون وسيادة الدولة

الفساد الإداري

بتعرض المال العام لعمليات سرقة ونهب تكاد تكون علنية ولو انه استخدم بأمانة لساهم في تطوير حياة المواطن العراقي وتوفير الخدمات الضرورية له، لقد أصبح النهب والسرقة علامة مميزة في العراق اليوم فمن تحاصص للنفط الى سرقة

مبالغ كبيرة من عائداته، فقد نهب ما يقارب 23 مليار دولار من أموال العراق السابقة التي جمعت في صندوق النفط مقابل الغذاء بالإضافة إلى دخل العراق من عائدات النفط ناهيك عن التلاعب في كميات الإنتاج النفطي وعدم وجود سجلات دقيقة يسجل فيها كميات الإنتاج والتصدير . كما إن هناك الكثير من النواب والوزراء السابقين جرى إحالتهم على التقاعد في الوقت الذي جرى تعيينهم فيما بعد بمناصب أخرى وهذه عملية إثراء تبني على حساب قوت المواطن العراقي ونهب متعمد للمال العام الذي يعد حق مشترك لجميع أبناء العراق ناهيك عن ما يصرف من ملايين على شركات الحماية الخاصة . ويضاف على ذلك العديد من المشاريع الوهمية التي تصرف أموالها دون تنفيذ أو تلك التي تنفذ بأقل الكلف وبمواد سيئة، وعلى الرغم من ادعاء صرف الحكومة العراقية ومعها سلطة قوات الاحتلال لمليارات عديدة على الكهرباء والنفط والماء والصحة إلا أن تلك القطاعات أصبحت أسوأ حالا مما كانت عليه في زمن الطاغية صدام حسين وزمن الحصار الظالم الذي فرض على العراق. أن هذا يستدعي تحقيق دولي جدي ونزيه من أجل حماية ممتلكات الشعب العراقي.

مناشدة

1. نامل من الحكومة العراقية بالعمل على فرض القانون ضد الجماعات المسلحة و لحفظ الامن و الاستقرار .
2. نامل من الحكومة العراقية بالتحقيق في تورط اعضاء من قوات الامن و الجيش في ارتكاب مجازر و انتهاكات لحقوق الانسان .
3. نامل من الحكومة العراقية بالعمل على حل الميليشيات المسلحة داخل العراق و دمجهم ضمن قوات الامن و الجيش العراقيين .
4. نامل من الحكومة العراقية باعادة المهجرين و النازحين من مناطقهم بسبب انعدام الامن و الاستقرار .
5. نامل من الحكومة العراقية بتسريع انسحاب الجيش الامريكي من العراق .
6. نامل من الحكومة العراقية بالتحقيق في قضايا الفساد المالي الذي ينتشر في المؤسسات و المراكز العراقية .
7. نامل من الحكومة العراقية بالتحقيق في قضايا التعذيب داخل السجون العراقية .
8. نامل من الحكومة العراقية بالعمل على حماية الاعلاميين و الصحفيين داخل العراق و احترام حق التعبير .
9. نامل من الحكومة العراقية بالعمل على تشجيع الحوار و الاستقرار بين الطوائف و المذاهب و الاديان في العراق .
10. نامل من الحكومة العراقية بالعمو عن المنتسبين لحزب البعث العراقي السابق و ادماجهم بالعملية السياسية .

فلسطين و الأراضي المحتلة

اسرائيل

اولا : الحرب الاسرائيلية على لبنان

كان العام 2006 المنصرم من اكثر الاعوام التي تنتهك فيه اسرائيل حقوق الانسان و التي تجاوزتها الى انتهاك حقوق الغير فلسطينيين و ذلك بشنها الحرب على دولة مجاورة , لبنان خلال شهر تموز 2007 و التي استمرت لمدة (33 يوما) بحجة الرد على عملى حزب الله و اسره جنديين اسرائيليين , و كان من الاجدر على اسرائيل ان تتقدم الى الحكومة اللبنانية و المجتمع الدولي و الامم المتحدة للافراج عن جندييها بدل شنها الحرب التي خلفت اكثر من (1500 قتيل) و اجبرت مليون مواطن عن النزوح و ارتكبت فيها اسرائيل مجازر ضد المدنيين (مجزة قانا و مجزة مروحين) و القت اسرائيل خلال هذه الحرب مليوني قنبلة بعضها من نوع القنابل الذكية الموجهة و الاخر من المحرم دوليا .

لقد خلفت هذه الحرب ضرا جسيما لدولة لبنان دون ان تحقق اسرائيل هدفها الاساسي من شن هذه الحرب و تنوعت الاضرار ما بين الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية التي عملت على تفسيح النسيج الاجتماعي اللبناني و زيادة الاحتقان الطائفي و السياسي داخل المجتمع اللبناني . و من مفارقات هذا الحرب توجه عددا من الجنود الاسرائيليين الذين شاركوا في هذا الحرب بعد انتهائها الى تشكيل حركة سلام جديدة تنطلق ربما قبل انتهاء العام (2006) و تنتشط من أجل إنجاز سلام شامل مع العرب .

وينتق أولئك من حركة تعارض الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية تعرف بـ"أومتس لسريف" كانت تشكلت عقب حملة ما يعرف بـ"الجدار الواقى" التي شنها الاحتلال على جنين ومدن فلسطينية أخرى في أبريل/نيسان 2002

ودأبت الحركة التي تضم بين صفوفها 635 عسكريا من جنود الاحتياط على نشر شهادات في موقعها الإلكتروني وفي وسائل الإعلام عن فظائع الاحتلال بحق الفلسطينيين لعرضها على الجمهور الإسرائيلي.

وأصدرت الحركة في مناسبات مختلفة عرائض موقعة من جنود يرفضون الخدمة في الضفة الغربية آخرها بعد مجزة عائلة غالية في غزة.

وكشف بعض قادة "أومتس" أنهم توصلوا خلال هذا العام إلى أنه لا بد من الانطلاق خارج حدود النشاط الداعي لرفض الخدمة في الأراضي الفلسطينية نحو تشكيل حركة سلام جديدة لإقناع الإسرائيليين بالسلام بعد احتضار

و كانت عدة منظمات دولية حقوقية (منظمة العفو الدولية و منظمة مراقبة حقوق الانسان) كانت قد اتهمت اسرائيل بارتكاب مجازر ضد المدنيين و باستعمال قنابل محرمة دوليا و كانت الامم المتحدة قد قدرت خسائر لبنان من هذه الحرب ب (15 مليار دولار امريكي).

و على الطرف الاخر فقد ساهم حزب الله اللبناني من خلال اطلاقه لاكثر من (4000 صاروخ) بشل الحياة اليومية و الاقتصادية في شمال اسرائيل و اجبر مليوني مواطن يعيشون في شمال اسرائيل على عدم مغادرة الملاجئ او الفرار الى مناطق اكثر امنا داخل اسرائيل .

و الحق هذا الشلل شبه التام باسرائيل خسائر اقتصادية جسيمة تقدر بمليارات الدولارات و بشل الحركة السياحية و مقتل اكثر من (150 ما بين مدني و عسكري) خلال (33 يوما).

ثانيا : اسرائيل و الصراع مع الفلسطينيين

مفاوضات السلام

أعربت مدريد اوآخر العام 2006 عن أملها في أن توافق إسرائيل على مبادرة السلام في الشرق الأوسط التي تبنتها دول اوروبية (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا).

وقال مصدر مقرب من رئيس الحكومة الإسبانية خوسيه لويس ثاباتيرو إن بلاده واثقة من أن إسرائيل ستوافق على هذه المبادرة وذلك رغم رفض مسؤول كبير في وزارة الخارجية الإسرائيلية "جملة وتفصيلا" لها.

وبالمقابل رحبت الرئاسة الفلسطينية بالمبادرة، وقال المتحدث باسمها نبيل أبو ردينة إن السلطة ترحب بفكرة تنظيم مؤتمر دولي للسلام خاصة أن خطة خارطة الطريق تشترط عقد مؤتمر كهذا.

أما الحكومة الفلسطينية فقد اعتبرت على لسان وزير الخارجية محمود الزهار أن المبادرة تستحق الدراسة خصوصا أنها تدعو إلى وقف أعمال العنف وتبادل الأسرى، مشيرا إلى أن الذي يرفض وقف العنف هو من يعمل العنف.

وقال من طهران إن الأمر يرجع إلى قدرة الدول الثلاث على حشد موقف أوروبي داعم لهذه المبادرة إضافة إلى الدعم في العالم العربي والإسلامي.

واعتبر الزهار الموقف الإسرائيلي الراض للمبادرة يهدف إلى إبقاء القضية في يد أميركا التي استخدمت 32 فيتو وتريد استمرار القتل والاجتياح للأراضي المحتلة

و كما هو الحال بالتعامل مع الفلسطينيين عاما بعد عاما لم يتغير الحال بل ازداد شراسة سوءا هذه السنة خصوصا بعد فوز حماس (كتلة الاصلاح و التغيير) باغلبية مقاعد المجلس التشريعي . فعملت اسرائيل على حث الدول المانحة للسلطة الفلسطينية على وقف الدعم و المنح المالية مما اوقع الشعب الفلسطيني بضائقة مالية لم تنتهي حتى بعد انتهاء العام 2006 و هو مما يعتبر اخلالا بالاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين و الذي لم تتغير اطرافه بصعود حماس للسلطة .

وكشف استطلاع رأي فلسطيني-إسرائيلي جديد أن الشعبين في طرفي الصراع يفضلون التوصل لحل دائم على الحلول المرحلية.

وأفاد استطلاع مشترك للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ومعهد "ترومان" للسلام التابع للجامعة العبرية بأن 58% من الإسرائيليين و 81% من الفلسطينيين يفضلون مسارا تفاوضيا يفضي لتسوية شاملة على مسار يهدف لحلول مرحلية.

وأوضح البحث أن أغلبية كبيرة من الإسرائيليين 68% تؤيد مفاوضات مباشرة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس حول تسوية دائمة، بينما قال 46% فقط إن مثل هذه المفاوضات ستوصل للتسوية بين أولمرت وعباس.

كما أكد البحث أن 66% من الإسرائيليين يؤيدون مفاوضات مع حكومة وحدة وطنية فلسطينية تشمل حركة حماس بهدف التوصل للتسوية، بينما أيد 54% منهم التفاوض مع حكومة بقيادة حماس، إذا تطلب الأمر وصولاً للتسوية مع الفلسطينيين

ارتكاب المجازر ضد المدنيين

وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بغالبية ساحقة قراراً يدين إسرائيل لارتكابها مجزرة بيت حانون. التي ارتكبتها إسرائيل خلال شهر أكتوبر من العام 2006 وصوت لصالح هذا القرار 156 صوتاً مقابل سبعة وامتناع ستة عن التصويت. والدول التي صوتت بالرفض هي الولايات المتحدة وإسرائيل وأستراليا وجزر مارشال وميكرونيزيا ونارو وبالو. أما الدول التي امتنعت عن التصويت فهي كندا وساحل العاج وبابوا غينيا الجديدة وجزر تونجا وتوفالو وفانواتو.

وطالب القرار بإنهاء جميع أنواع العنف بين إسرائيل والفلسطينيين ومن بينها العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة وإطلاق الصواريخ على إسرائيل.

كما طالب القرار بتشكيل بعثة للتحقيق في مجزرة القوات الإسرائيلية في بيت حانون بقطاع غزة في الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري التي راح ضحيتها 19 شهيداً معظمهم من الأطفال والنساء.

الاعتقال

طلبت عدة منظمات حقوقية المجتمع الدولي بفتح ملف الانتهاكات الإسرائيلية ضد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

و الدعوة إلى إجراء مقابلات مع معتقلين فلسطينيين سابقين في السجون الإسرائيلية لفتح ملف التعذيب الإسرائيلي المتبع ضد المعتقلين. وتؤكد المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن عدد المعتقلين الفلسطينيين يبلغ نحو 7000 معتقل فلسطيني

موزعين على 15 معتقلاً إسرائيلياً. وتشير معلومات المنظمة ومنظمات حقوقية أخرى إلى أن 119 معتقلاً فلسطينياً توفوا في السجون الإسرائيلية.

وأكدت هذه التقارير أن التعذيب وغياب الرعاية الصحية كانا أبرز أسباب وفاة هؤلاء المعتقلين الفلسطينيين

و تتعامل إسرائيل مع المعتقلين باجحاف وقسوة كبيرتين مثل اعتقال الأطفال و النساء الحوامل و المنع من قراءة القرآن داخل السجون و المنع من الزيارات و الاتصال مع العالم الخارجي .

و اتصلت إسرائيل في العام 2006 من عهدها و مفاوضاتها مع السلطة الفلسطينية حول اطلاق عدد من الاسرى و لم تفرج حتى نهاية العام 2006 عن أي اسير و ربطت ذلك الافراج بحصول تقدم ايجابي بالمفاوضات حول اطلاق سراح الاسير الاسرائيلي جلعاط شاليط الذي تعتقله لجان المقاومة الفلسطينية

و ما حدث في مقر السجن المركزي في مقاطعة أريحا ، من هجمة للجيش الإسرائيلي على مقر المقاطعة بالدبابات والآليات العسكرية ، و ضربها بعرض الحائط للاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية برعاية ومراقبة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، والتي تنص بسجن من هم مطلوبين للجيش الإسرائيلي ، في سجن أريحا المركزي تحت إشراف من السلطة الفلسطينية وبمشاركة من العناصر الأمنية الأمريكية والبريطانية ، وقد أسفرت هذه الهجمة الإسرائيلية ، عن قتل ثلاثة من الفلسطينيين ، و إصابة العشرات بجروح مختلفة ، واعتقال المئات من الفلسطينيين كان على رأسهم احمد سعادت الأمين العام للجبهة الشعبية الفلسطينية ، وفؤاد الشوبكي ، المسؤول المالي لعسكرية فتح ، إضافة إلى ستة آخرين كان يشملهم الاتفاق الموقع بإشراف بريطاني وأمريكي ، كما قامت الجرافات الإسرائيلية بتجريف جميع المباني المتواجدة في مقر المقاطعة بأريحا . يعد اخلالا بالاتفاقيات الموقعة و انتهاكا لحقوق المعتقلين و الاسرى .

وأفاد تقرير إحصائي صدر في العام (2006) عن وزارة شؤون الأسرى والمحررين، أن إسرائيل اعتقلت منذ العام 1967 نحو 700 ألف فلسطيني يشكلون 25% من إجمالي عدد السكان المقيمين بالأراضي المحتلة.

وبحسب التقرير فإن إجمالي عدد الأسرى القابعين حالياً بسجون الاحتلال والموزعين على قرابة 30 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، بلغ 10100 أسير من بينهم 5 آلاف اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى الحالية.

كما أوضح أن ما نسبته 86% من الأسرى الذين اعتقلوا منذ 1967 هم من سكان الضفة الغربية، فيما تشكل نسبة الأسرى من مناطق قطاع غزة نحو 7.4%، بينما يصل أسرى القدس المحتلة وفلسطيني عام 1948 نحو 6.6%.

ويُستشف من التقرير أن من بين الأسرى 74.9% غير متزوجين، ونحو 25.1 متزوجين.

كما صدرت بحق 44.7% من الأسرى أحكام، و 45.9% لا يزالون موقوفين على ذمة التحقيق، و 9.4% معتقلون إدارياً دون توجيه أي تهمة.

الحصار و المنع من التنقل

شددت السلطات الإسرائيلية القيود المشددة أصلاً التي تفرضها على حرية الانتقال في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والتي تتسم في كثير من الأحيان بالتعسف. وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأنه بحلول أول أغسطس/آب كانت القوات الإسرائيلية تضع 540 حاجزاً مادياً لإغلاق المناطق الفلسطينية، وهو عدد يزيد عن عدد الحواجز في الفترة نفسها من عام 2005، والذي بلغ 376 حاجزاً. وكان إغلاق غزة كاملاً بشكل أكثر من أي وقت منذ تقجر الانتفاضة في عام 2000، حيث كانت حدود رفح الدولية، وكذلك معبر إريز وغيره من المعابر المؤدية إلى إسرائيل والمخصصة لنقل السلع، إما مغلقة تماماً أو لا تُفتح إلا بين الحين والآخر، وهو ما كان له أثر مدمر على حركة الصادرات والواردات في غزة. وحتى 25 يونيو/حزيران 2006، كانت إسرائيل تحظر على الصيادين الفلسطينيين الصيد قبالة الساحل، مما أثر على أرزاق 35 ألف شخص يعتمدون على قطاع الصيد، كما حرم سكان غزة من الأسماك.

و في تقرير أعدته وكالات إنسانية تابعة للأمم المتحدة حذر من كارثة إنسانية وشيكة في قطاع غزة بسبب الحصار الذي تفرضه عليه إسرائيل.

ونقلت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية عن مدير مكتب تنسيق العمليات الإنسانية للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية ديفد شيرر الذي أجرى محادثات مع مسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية قوله إنه إذا لم يطرأ تغيير جذري على الوضع فإن كارثة ستقع في غزة مثلما حدث في كوسوفو.

انتهاك حق التعبير

أقر الكنيست بالقراءة التمهيدية في العام 2006 مشروع قانون يقضي بإلغاء عضوية كل عضو يبيد تعاطفاً وتأييداً مع تنظيمات يعتبرها قاموس الاحتلال الإسرائيلي إرهابية.

وبادر للقانون زعيم حزب مفدال المتطرف زبولون أوليف الذي حصل على دعم كل أحزاب اليمين بالمعارضة والائتلاف.

ووصف النائب محمد بركة رئيس كتلة الجبهة الديمقراطية البرلمانية القانون بالعنصري، وتابع: نحن أمام قانون كل الهدف منه كتم الأفواه لدرجة جعلها تنطق بما يمليه الخط السياسي العام بإسرائيل وهذا ما لا يمكننا السماح به. وأضاف أنه قانوناً يراد منه ملاحقة أعضاء الكنيست العرب والديمقراطيين والتحكم بعضويتهم ومحاسبتهم سياسياً على مواقفهم السياسية، لقد عرفنا بالماضي والحاضر كيف نقاوم كل الممارسات العنصرية، وسنعرف كيف نتغلب على مثل هذا القانون، فوجودنا هنا وفي الحلبة السياسية حق نابع من وجودنا الطبيعي بوطننا الذي لم نهجر إليه من أي مكان وليس منة من أحد.

وأشار إلى أن إسرائيل استغلت إعلانها حالة حرب، وأقرت القانون للتضييق على أعضاء الكنيست العرب بالذات. وبين زكور أن القانون يحرم كل من يؤيد أو يتضامن أو يصرح بتصريح لتنظيم يعادي إسرائيل من الترشح للانتخابات مستقبلاً أو حتى بعد الانتخابات.

وأكد أن أعضاء الكنيست العرب سيتدلون كل جهد مستطاع لإقناع أكبر عدد من الأعضاء لعدم التصويت للقانون. وفي نفس السياق قال عضو الكنيست د. دوف حنين إن القانون يأتي ضمن موجة التحريض الديماغوجي والعنصري المتواصل على أعضاء الكنيست العرب، وهو قانون غير ديمقراطي بل يشكل تهديداً حقيقياً للديمقراطية.

وحذر حنين من أن هذه الهجمة التي بدأت ضد أعضاء الكنيست العرب لن تنتهي عندهم، وستصل للأعضاء التقدميين وكل من يرفع صوته بوجه الإجماع الإسرائيلي السائد.

يذكر أن اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات منحت حرية التصويت لأعضاء الائتلاف على القانون الذي سينضم عند إقراره نهائياً لكتاب القوانين الإسرائيلي

و اقتحمت المخابرات الإسرائيلية اليوم مراكز للإنترنت ومطابع في مدينة القدس المحتلة بحثا عن برامج مسروقة "استخدمت لأغراض الإرهاب"

وشنت قوة كبيرة من المخابرات وحرس الحدود الإسرائيلي خلال شهر ايلول (سبتمبر من العام 2006) حملة واسعة

النطاق استهدفت عددا من مواقع الإنترنت والمطابع أسفرت عن اعتقال أصحاب تلك المراكز ومصادرة معظم أجهزة الكمبيوتر.

إلا أن مصدرا في المخابرات الإسرائيلية قال إن هذه الحملة تأتي بناء على أوامر من المحكمة لملاحقة ما وصفه بـ"الإرهاب" ضد إسرائيل وسرقة برامج تستخدم للإرهاب. وأكد أن التحقيق وفحص الأجهزة سيستغرق بعض الوقت

انتهاك الحقوق الدينية

فجر رئيس حزب إيهود لئومي (الاتحاد القومي) أوري أرئيل، قنبلة خطيرة عندما أعلن عن البدء في إعداد خرائط لبناء كنيس يهودي في باحات الأقصى المبارك.

ويعتبر أرئيل بناء كنيس بمثابة "إصلاح خطأ تاريخي" ويقول "لن يمس الكنيس بالوضع القائم، فليقم العرب بما يريدون في المسجد ونحن نقوم بما نريد في الكنيس".

ويشير إلى أن فكرة بناء كنيس في باحة المساجد بالقدس هي قديمة جدا، ويضيف "لا يوجد أحد يمكنه أن يعترض على بناء كنيس في جبل الهيكل". وبحسب أرئيل فإن تلك الخطة "يجب ألا تثير وتصعد التوتر القائم بين المسلمين واليهود". وأوضح أرئيل أنه لن يمس الكنيس في الوضع القائم، حيث يدخل المسلمون للصلاة في المسجد الأقصى المجاور". وأضاف "لن يأتي الكنيس بدل مسجدهم".

ويقول أرئيل "في هذا المكان المقدس لن يمنع الكنيس المؤمنين المسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى. وهذه فرصة للعالم المسلم أن يظهر ويثبت أنه متسامح بحيث يتقبل معتقدات أخرى".

وأكد على أن التخطيط سيقدم إلى بلدية القدس والجنة المنطقية للتخطيط والبناء، وقال إنه لم يقرر بالتحديد أين سيقام الكنيس، ولكنه اعتقد أنه سيقوم في الناحية الجنوبية من باحة المساجد.

هذا وازدادت تهديدات اليمين المتطرف الإسرائيلي مؤخرا باقتحام الأقصى المبارك، حيث نشرت مواقع إخبارية تابعة لليمين الإسرائيلي أن موشيه فيغلين -الذي كان مرشحا لقيادة حزب ليكود بالانتخابات الأخيرة- سيقوم خلال الأسبوع باقتحام المسجد الأقصى المبارك، في حين دعا فيغلين مؤيديه مشاركته هذا الاقتحام وإجراء جولة بساحات الأقصى، يليه تنظيم جولة برحاب البلدة القديمة بالقدس وجوارها. وأثار الأمر استياء وسخط المسلمين الذين وصفوا الأمر بالخطير والذي تقوده جهات متطرفة في إسرائيل.

وعاشت مدينة القدس و مواطنيها قلقا دائما طوال العام (2006) بعد فرض السلطات الإسرائيلية إجراءات أمنية مشددة بالمدينة ومحيط الأقصى، تحسبا لاندلاع أعمال عنف بعد سماح المحكمة العليا الإسرائيلية لجماعة دينية يهودية متطرفة بدخول وتدنيس ساحة المسجد الأقصى.

ورغم منع الشرطة الإسرائيلية لحركة أمناء الهيكل من دخول باحة الحرم لإحياء ذكرى "خراب هيكلهم" الذي يصادف التاسع من الشهر العبري، فإن أجواء المدينة كانت مفعمة بأجواء الغضب والاستنفار.

وتحسبا لوقوع أعمال العنف قامت الشرطة الإسرائيلية بإغلاق مدينة القدس أمس بشكل كامل، وأقامت عشرات الحواجز المنصوبة على طول الطرق والأزقة المؤدية للمسجد الأقصى المبارك، لكن ذلك لم يمنع عددا كبيرا من حركة أمناء الهيكل من الاصطفاف على مدخل المغاربة تحضيرا لاقتحامه، وقد رفعوا الأعلام الإسرائيلية ورددوا أناشيد دينية.

كما منعت الشرطة المصلين المسلمين ممن هم تحت سن الأربعين من دخول الحرم، حتى لا يبيت بعضهم داخل المسجد الأقصى المبارك في إطار الاستعداد للدفاع عنه أمام أعضاء حركة أمناء الهيكل.

ووصفت مؤسسة الأقصى قرار المحكمة بالجائر والخطير، كما حملت الحركة الإسلامية المؤسسة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن أي مكروه قد يقع على مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم، داعية المقدسيين والعلماء والشيوخ إلى الصلاة بالمسجد الأقصى .

واستغلت سبع منظمات وحركات يهودية متطرفة العدوان الإسرائيلي على لبنان بتحريض أتباعها للدخول وتدنيس الحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى، وأعلنت هذه الحركات عن تنظيم مسيرة شهرية تحت عنوان "من الخراب إلى البنیان" تنطلق باتجاه المسجد الأقصى

بناء الجدار العازل و المستوطنات

وفي عام 2006 أفادت إسرائيل علناً لأول مرة بأن مسار الجدار، الذي قالت إنها تبنيه لمنع الجماعات الفلسطينية المسلحة من تنفيذ هجمات داخل إسرائيل، يعبر أيضاً عن التصورات الرسمية لحدود جديدة. ويمتد 85 بالمئة من مسار الجدار حالياً داخل الضفة الغربية؛ وإذا أصبح الجدار حدوداً دائمة فسيعني ذلك ضم إسرائيل 10 بالمئة تقريباً من مساحة الضفة

الغربية، بما في ذلك كل المستوطنات الكبيرة تقريباً هناك، وكلها غير مشروعة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك بعض الأراضي الزراعية الفلسطينية الأكثر إنتاجية وموارد المياه الأساسية. وقد أدانت محكمة العدل الدولية بناء الجدار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وواصلت إسرائيل أيضاً توسيع المستوطنات في عام 2006 وتفاعست عن تفكيك معظم "المواقع غير القانونية" (وهي مستوطنات أقيمت دون ترخيص رسمي) البالغ عددها 105 مواقع، برغم وعودها بتنفيذ ذلك. وواصل المستوطنون ارتكاب أعمال عنف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم وهم بمنأى تام تقريباً عن العقاب.

التمييز العنصري

وما برحت إسرائيل تطبق مجموعة من القوانين والسياسات التي تنطوي على التمييز بسبب الأصل العرقي أو القومي. ففي يونيو/حزيران، أيدت المحكمة الإسرائيلية العليا تشريعاً أصدره الكنيست يحظر على الفلسطينيين والفلسطينيات من الأراضي المحتلة المتزوجين من مواطنات أو مواطنين إسرائيليين (أغلبهم من الفلسطينيين العرب الإسرائيليين) الانضمام إلى زوجاتهم أو أزواجهن في إسرائيل فيما عدا من ينتمون لبعض الفئات العمرية. وقد جمّدت إسرائيل منذ عام 2002 عمليات لم شمل الأسر وأجبرت الآلاف من المتزوجين وأبنائهم على الاختيار بين العيش متفرقين والعيش معاً في إسرائيل بشكل غير قانوني. كما حظرت إسرائيل على الطلاب الفلسطينيين من الأراضي المحتلة السعي للدراسة في المدارس والجامعات الإسرائيلية، وبدأت تمتنع عن إصدار تأشيرات دخول للمواطنين الأجانب الذين كانوا يعيشون ويعملون في الأراضي الفلسطينية المحتلة لسنوات وكونوا عائلات هناك، وكثير منهم من أصل فلسطيني.

و كشف باحث إسرائيلي بارز في كتاب جديد صدر في العام (2006) أن إسرائيل قامت عام 1948 بعملية تطهير عرقي وفقاً لخطة مفصلة وأنها تواصل ذلك ضد الفلسطينيين حتى اليوم بطرق أخرى. وكان الدكتور إيلان بابه، وهو محاضر في جامعة حيفا وناشط سلام، قد أصدر كتاباً باللغة الإنجليزية في لندن بعنوان "التطهير العرقي في فلسطين" تبنت فيه تورط إسرائيل بجريمة ضد البشرية عام 1948 استناداً إلى وثائق ومراسلات داخلية من أرشيفات الصهيونية تفتح للمرة الأولى.

وقارب بابه بين التطهير العرقي للفلسطينيين والعملية نفسها في يوغسلافيا في التسعينيات، مشدداً على أن الطريق الوحيدة والممكنة لإنهاء النزاع تكمن في عودة اللاجئين وإقامة دولة ثنائية القومية ذات بنية ديمقراطية حقيقية على أراضي فلسطين التاريخية. وحسب البحث الجديد، وضعت الصهيونية خطة مكتوبة للتطهير العرقي في فلسطين قبل النكبة بسنوات تم تطويرها تدريجياً إلى أن تبلورت نهائياً فيما يعرف بالخطة "د".

وفي العام 2006 أصدرت مجموعة من كبار الحاخامات في منطقة تل أبيب فتوى عنصرية جديدة تحث المواطنين اليهود على منع تأجير شققهم السكنية للطلاب الجامعيين العرب بحجة الحفاظ على الهوية اليهودية.

وجاء في ملصقات تم تثبيتها في المناطق العامة بحيط مدينة تل أبيب بعنوان (النداء المقدس)، "لن نعطي لجهات معادية لشعبنا أن تسكن بيننا وتمس بمقدساتنا وتؤدي إلى ذوبان شبابنا وشاباتنا وضياع هويتهم".

وحذرت الفتوى التي وقعتها مجموعة من كبار رجال الدين اليهود من أن إقامة العرب في المدينة ستؤدي لزواج مختلط وإشاعة أجواء من الفساد والخوف.

وأضافت "لن نسمح بسيادة أجواء خطيرة للنفس وللأجسام، والتأجير للعرب أمر محرم".

وكانت منظمة يهودية معروفة تدعى (يد للأشقاء) قد دعت بدورها المواطنين اليهود إلى تبليغها بكل من يقوم بتأجير شقة سكنية لعربي من أجل "معالجتهم" حفاظاً على الهوية اليهودية

و كشفت صحف اسرائيلية النقاب عن ضغوطات اسرائيلية و يهودية من حول العالم خصوصا في الولايات المتحدة الامريكية تجري على الاكاديمية الامريكية للفنون لحجب جائزة الاوسكار للفيلم الفلسطيني " الجنة الان " للمخرج الفلسطيني " هاني ابو اسعد " و ذلك بسبب تمثيل هذا الفيلم لفلسطين و الذي تطالب الضغوطات اليهودية بتنسيبه الى السلطة الفلسطينية و ليس الى فلسطين

و جاء هذا الضغط بعد ضغط سابق على نفس الفيلم في مهرجان برلين السينمائي العام المكاضي مما ادى الى حرمانه من جائزة الدب الذهبي كافضل فيلم اجنبي و هو الذي كان مرشحا قويا للفوز بها و لقد حصل اللوبي اليهودي على وعد من الاكاديمية بعدم تنسيب الفيلم الى دولة فلسطين و انما الى السلطة الفلسطينية

و في سابقة ايجابية أمرت وزيرة التعليم الاسرائيلية يولي تامير بأن تظهر الطبقات الجديدة من الكتب التي تدرس في المدارس الاسرائيلية خرائط الحدود التي كانت قائمة قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في حرب عام 1967.

وبررت الوزيرة الإسرائيلية التي تنتمي لحزب العمل هذه الخطوة بالقول "إذا لم نوضح هذه الحدود سننشئ أطفالا مشوشين للغاية".

وأوضحت أن الخرائط الجغرافية الموجودة في بعض الكتب المدرسية لا تظهر حدود ما قبل حرب 1967 المعروفة باسم "الخط الأخضر" مما يجعل التلاميذ يتصورون أن الضفة الغربية هي رسميا جزء من إسرائيل.

وقالت "هذه المشكلة يجب أن تصحح" في طبعة الكتب المدرسية الجديدة التي تدرس في المدارس الحكومية.

ونسبت صحيفة هآرتس اليوم إلى الوزيرة (وهي من مؤسسي حركة السلام الآن اليسارية المناهضة لإقامة مستوطنات إسرائيلية في الضفة) قولها إن إسرائيل لا يمكنها أن تطالب جيرانها العرب بإظهار حدود 1967 (ما يسمى الخط الأخضر) على خرائطهم في حين ترفض إظهار هذه الحدود في الكتب المدرسية الإسرائيلية.

ولكن هذه الدعوة لقيت معارضة من المستوطنين، إذ سارعت المتحدثات باسم مجلس بيضع للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة إيميلي أمروسي بدعوة نظار المدارس إلى تحدي دعوة وزيرة التعليم واتهمت "بمحاولة اقتطاع خمس مساحة إسرائيل من الخرائط".

أما روثيت تيروش عضو البرلمان عن حزب كاديما الوسطي الذي يتزعمه رئيس الوزراء إيهود أولمرت فقالت إنه "لا يمكنها أن تقرر للتلاميذ الإسرائيليين ما هو جزء من إسرائيل وما هو ليس جزءا منها".

وقالت تيروش وهي مديرة عامة سابقة بوزارة التعليم "إذا وضعت تامير خطا فاصلا فسندحتاج قريبا تأشيريات دخول لزيارة المستوطنات".

وانسحبت إسرائيل من قطاع غزة قبل أكثر من عام، كما عمدت لإنشاء جدار فاصل بين الأراضي التي احتلتها عام 1948 وضمنتها لها لاحقا وبين الضفة الغربية التي احتلتها عام 1967.

ولكن تل أبيب رفضت الربط بين الجدار وفكرة تخليها عن الأراضي المحتلة عام 1967، كما أن الجدار اقتطع مساحات كبيرة من الضفة الغربية

فلسطين : اراضي السلطة الفلسطينية

الانتخابات التشريعية

حققت كتلة التغيير والإصلاح، التي قادتها حركة حماس فوزاً غير متوقع في يناير/كانون الثاني في ثاني انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، حيث حصلت على 74 مقعداً من مقاعد المجلس البالغة 132 مقعداً (أي 56 بالمئة). وفي مارس/آذار، شكلت الحركة حكومة جديدة، وعينت إسماعيل هنية رئيساً للوزراء.

و احتفظ الرئيس محمود عباس، الذي ينتمي إلى حركة فتح، بمنصبه رئيساً للسلطة الفلسطينية، و تعد هذه الانتخابات و ما افرزته اول انتخابات تشريعية تجري في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا منذ عقود بديمقراطية و نزاهة كبيرتين

وردأ على فوز حماس لجأت إسرائيل والقوى الغربية الرئيسية، التي تدرج حماس ضمن قوائم المنظمات الإرهابية، إلى مقاطعة الحكومة، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وحجب إيرادات الضرائب الخاصة بالسلطة الفلسطينية (في حالة إسرائيل) ووقف تمويل المانحين الدوليين (في حالة البلدان الغربية). ويمثل مجموع المبالغ التي حُجبت 75 بالمئة تقريباً من ميزانية السلطة الفلسطينية.

وأدت هذه الخطوات إلى أزمة سياسية ومالية حادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت لا تزال مستمرة وقت كتابة هذا التقرير. وعجزت السلطة الفلسطينية، بدءاً من مارس/آذار، عن دفع مرتبات جميع موظفيها تقريباً. ويقرب عدد هؤلاء الموظفين من 165 ألفاً ويعتمد على مرتباتهم ربع الفلسطينيين في معاشهم. وسجل الفقر والاعتماد على المعونة الغذائية الخارجية زيادة حادة. ونظراً لاحتفاظ إسرائيل بالسيطرة اليومية الفعلية على أغلب الجوانب الأساسية للحياة في غزة، بما في ذلك الدخول والخروج من القطاع، ومن ثم الاقتصاد، فقد احتفظت، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، بمسؤولية القوة المحتلة عن ضمان حصول سكان الأراضي المحتلة على الغذاء والدواء وتلبية حاجاتهم الصحية، والأمنية، والتعليمية.

اعتقال اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

كان اعتقال اسرائيل ل(34 مسؤولاً فلسطينياً) ما بين عضو في مجلس التشريع و وزير و مسؤول و توجيه الاتهام لبعضهم بتهمة قيادة فصائل مقاومة و تحريض ضد اسرائيل (و اغلب المعتقلين من اعضاء حكومة الاصلاح و التغيير – حماس) كان له تاثير سلبي على سمعة اسرائيل امام المجتمع الدولي من جهة و على اداء الدوائر و المؤسسات الفلسطينية من جهة اخرى و طالبت عدة منظمات حقوقية و دول اسرائيل عبر مناشداتها بالافراج الفوري عن المعتقلين , لم

تستجيب اسرائيل الا باطلاق عدد منهم و ابقاء عدد كبير منهم رهن الاعتقال و توجيههم الى المحاكمة كما حدث مع رئيس المجلس التشريعي (عبد العزيز الدويك) .

اسر الجندي الاسرائيلي

وأدى تجدد الصراع العسكري في غزة إلى تفاقم الأزمة بعد أن اختطفت مجموعة فلسطينية مسلحة الجندي الإسرائيلي العريف جلعاد شليط في يونيو/حزيران. وفي إطار ما قالت إسرائيل إنه مسعى لإطلاق سراح شليط ومنع الهجمات المتزايدة بصواريخ القسام من داخل شمال غزة (انظر "السلطة الفلسطينية" أدناه)، قصفت إسرائيل محطة الكهرباء الوحيدة في غزة والتي كانت تسد 45 بالمئة من حاجة غزة للكهرباء، ونفذت عدداً من عمليات التوغل العسكري في القطاع، وقامت بحملة واسعة النطاق من القصف المدفعي لشمال غزة. وحتى كتابة هذا التقرير، كانت هجمات القصف المدفعي في عام 2006، والتي اتسمت في كثير من الأحيان بالإفراط وعدم التمييز، قد أدت إلى مقتل 53 فلسطينياً، جميعهم مدنيون، كما سببت أضراراً بالغة للمنازل والحقول والصوبات الزراعية.

وبلغ عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا في عام 2006 على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، حتى أكتوبر/تشرين الأول، 449 لم يكن نصفهم على الأقل مشاركين في أي عمليات عسكرية وقت مقتلهم، وهو الأمر الذي يثير قلقاً شديداً بخصوص حماية المدنيين. وكان من شأن تقاعس الجيش المستمر عن إجراء تحقيقات في معظم حالات قتل المدنيين أن يرسخ مناخ الإفلات من العقاب في الجيش ويحرم الضحايا من الإنصاف الفعال.

الإقتال الداخلي: الفلسطيني – الفلسطيني

اعتبر التوتر القائم بين حركتي حماس و فتح و خلافهما حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية من أكثر احداث العام سوءاً بالنسبة للشعب الفلسطيني , و الذي تحول الى نزاع مسلح راح ضحيته عددا كبيرا من المواطنين و انتشار ظاهرة خطف و تهديد المسؤولين و بالتالي تقادم الوضع الانساني للمواطن الفلسطيني زيادة على الوضع السي اصلا .

المقاومة الفلسطينية

واصلت الجماعات الفلسطينية المسلحة أيضاً إطلاق صواريخ القسام من غزة على المناطق المدنية في إسرائيل في 2006. وأدى إطلاق هذه الصواريخ اليدوية الصنع غير الموجهة إلى إصابة عدة مدنيين بجروح خطيرة وإلى مقتل اثنين حتى كتابة هذا التقرير. وتعد هذه الهجمات، سواء أكانت تستهدف المدنيين أم تُشن دون تمييز من حيث نتائجها، هجمات غير مشروعة بموجب القانون الإنساني الدولي. ولم تبذل السلطة الفلسطينية جهداً يُذكر أو لم تبذل أي جهد للحد من هذه الهجمات. وفي يونيو/حزيران، اختطفت جماعات فلسطينية مسلحة مستوطناً إسرائيلياً وقتلته في الضفة الغربية، وأسرت العريف شليط الذي كان لا يزال وقت كتابة هذا التقرير محتجزاً كرهينة، مما يمثل انتهاكاً لقوانين الحرب.

وكان عدد التفجيرات الانتحارية الفلسطينية التي تستهدف المدنيين داخل إسرائيل أقل في عام 2006 من أي وقت مضى

منذ بدء الانتفاضة الحالية في عام 2000، غير أنها لم تتوقف. ونفذت حركة الجهاد الإسلامي تفجيراً انتحارياً مميتاً في تل أبيب في إبريل/نيسان 2006، قُتل فيه 11 إسرائيلياً. كما نفذت الجماعات المسلحة عدة هجمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة قُتل فيها سبعة مدنيين إسرائيليين. وأوضحت هيومن رايتس ووتش مراراً أنه ما من شيء يمكن أن يبرر في أي ظرف من الظروف شن هجمات على المدنيين تنتهك أبسط المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وكما كان الحال في السنوات السابقة، لم تتخذ السلطة الفلسطينية خطوات حاسمة للقبض على من أمروا بشن هذه الهجمات أو نظموها.

مناشدة

أولاً : توصيات الى الحكومة الاسرائيلية

1. نامل من الحكومة الاسرائيلية بضرورة الحفاظ على عامل الاستقرار في جنوب لبنان و عدم استخدام القوة العسكرية
2. نامل من الحكومة الاسرائيلية العمل على الغاء سياسة التمييز العنصري ضد المواطنين الاسرائيلين (عرب اسرائيل و عرب النقب) .
3. نامل من الحكومة الاسرائيلية بالعمل على احترام حقوق الاسرى و المعتقلين الفلسطينيين و العرب داخل السجون الاسرائيلية و الافراج عن الاسرى الفلسطينيين حسب اتفاقيات السلام الموقعة مع السلطة الفلسطينية .
4. نامل من الحكومة الاسرائيلية بعدم استخدام القوة العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين
5. نامل من الحكومة الاسرائيلية بالتوقف عن بناء الجدار العازل الذي سيحول الضفة الغربية الى ثاني اكبر سجن في العالم بعد غزة.
6. نامل من الحكومة الاسرائيلية برفع الحصار الاقتصادي و المنع من التنقل عن الشعب الفلسطيني.
7. نامل من الحكومة الاسرائيلية بالافراج الفوري عن المسؤولين و اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الذين اعتقلتهم.
8. نامل من الحكومة الاسرائيلية بالعمل على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة و المنفق عليها مع الجانب الفلسطيني و المتمثلة بالمعبر الامن و المطار و عوائد الضرائب و الجمارك .
9. نامل من الحكومة الاسرائيلية بالتوقف عن حث الدول الماتحة بعدم تقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية

ثانيا : توصيات الى السلطة الفلسطينية

1. نامل من السلطة الفلسطينية بالاسراع على اطلاق سراح الاسير الاسرائيلي جلعاد شاليط .
2. نامل من السلطة الفلسطينية و من خلال ممثليها في حركتي حماس و فتح على نزع فتيل الازمة و الاحتقان بين انصار الحركتين و العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية .
3. نامل من السلطة الفلسطينية (حركة الاصلاح و التغيير – حماس) بالاعتراف بالكيان الاسرائيلي ضمن حدود (اراضي 48) .
4. نامل من القيادات الفلسطينية المستقلة و من الاحزاب السياسية و الدينية بالعمل سريعا على تهدئة الوضع بين الفرقاء الفلسطينيين .
5. نامل من السلطة الفلسطينية التشديد على مراقبة الانفاق المالي منعا لحدوث فساد مالي .
